الكلام على قوله تعالى

﴿إنما يخشى الله من عباده العلماؤا﴾

دار اللباب

بسم الله الرحمن الرحيم اللهم صل على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم

قال الشيخ الإمام العلامة شيخ الإسلام مفتي الأنام وحيد عصره وفريد دهره أبو الفرج عبد الرحمن بن الشيخ الإمام العلامة شهاب الدين أحمد بن رجب الحنبلي رحمه الله آمين

فصل في حروف المعاني إما بمعنى ليس من عبارة العلماء، ولذلك هذه الأبواب على إثبات الحشو للحروف العاملة وغير العاملة وعلى تنبيه من غيرهم على أحد القولين في نقل العلم عن غير أهل الحشو أيضاً أما الأول فلأن ترجمة الباب بمعنى مقتضى تلك الحروف من ثبوت المذكور والأعم أو خصوصية إن كان التالي وإما فالجمهور على أنها كذلك ثم قال الجمهور الخاص هي الزائدة التي تدخل على إن وأن وليت ولعل وكأن لتحقيق عن الفعل لأن الأصل في الحروف العاملة أن تكون مختصة فإذا اختصت بالاسم أو الفعل ولم تكن كالجزء منه عملت فيه وأن وأخواتها مختصة بالاسم فتعمل عليها فتعمل فيه فإذا دخلت عليها ما أزالت اختصاصها فصارت تدخل على الجملة الاسمية والفعلية فتبطل عملها، إنما عملت ما النافية على اللغة التي نزل بها القرآن وهي لغة أهل الحجاز استحقاقاً لما شبهت بليس وذهب بعض الكوفيين وابن درستويه إلى أن ما مع هذه الحروف اسم مبهم لمنزلة ضمير الشأن في التفخيم والإبهام وهي أن الجملة بعدها مفسرة له ومخبر عنه وذهبت طائفة من الأصوليين وأهل

ولعل البيان إلى أن ما هذه نافية واستدلوا لذلك على إفادتها الحصر وأن أفادت الإثبات في المذكور وما أفادت النفي فيما عداه وهذا باطل بالعرف أهل المعرفة باللسان فإن أن إذا فيد توكيد الكلام إثباتاً كان أو نفياً لا بعد الإثبات وما زائدة كافة لها وهي الداخلة على سائر أخوات إن للنفي وكأن وليت ولعل ولست في دخولها على هذه الحروف نافية بالإلحاق فلذلك الداخلة على إن وأن وقد نسب القول بها نافية إلى من على العادة في قوله في باب الشيء إذا نفيت أن العرب عاملوا إنما معاملة النفي وألا في فصل الضمير لقوله وإنما يدافع عن أحسابهم أنا أو مثلي وهذا الدليل على أن ما نافية على ما لا يخفى وإنما مراد أنهم أجروا إنما مجرى النفي وألا في هذا الكلام لما فيها من معنى النفي ولم يصح بأن النفي مستفاد من مادتها وقيل إنه لا يمتنع أن يكون ما في هذه الآية بمعنى الذي والعائد مستتر وبحسبي وأطلقت ما على جماعة العقلاء كما في قوله تعالى وما ملكت أيمانكم فانكحوا ما طاب لكم من النساء وأما دلالة الآية على الباب وهو نفي الحشو عن غير العلماء من صيغة إنما على قول الجمهور وأن ما هي الكافة تقول إذا دخلت ما الكافة على أن أفادت الحصر هذا هو الصحيح وقد حكاه بعض العلماء عن جمهور الناس وهو قول أصحابنا

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة التحقيق

الحمد لله الذي جعل العلم سائقاً لخشيته، وجعل الخشية داعية إلى محبَّته، فانقاد العبادُ بهما إلى التمسك بحبل شريعته، والصلاة والسلام على خير بريَّته، سيدنا محمد وعلى صحبه وعترته، ومن تبعهم على كتاب الله وسنته.

أما بعد:

فهذه الرسالة في تفسير قول الحق عز وجل ﴿إِنَّمَا يَخْشَى ٱللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ ٱلْعُلَمَٰٓؤُا۟﴾ بيَّن فيها المصنف رحمه الله دلالتها على:

- إثبات الخشية للعلماء باتفاق.
- وعلى نفي الخشية عن غير العلماء.
- وعلى نفي العلم عن غير أهل الخشية.
- وأن من لم يخش الله فليس بعالم.

واعتمد في هذا كله على مباحث لغوية نحوية أصولية، حول الحصر في هذه الآية الكريمة، بدا فيها أثر شيخ شيوخه الإمام ابن تيمية رحمهما الله واضحاً في اقتباساته منه، ونقله عنه، وتلخيص كلامه فيه[1].

---

(١) انظر: (ص: ٢٢٥، ٢٢٦، ٢٣١، ٢٣٤، ٢٣٥، ٢٣٦).

ونقل كذلك عن الإمام ابن هشام الأنصاري النحوي، وقال: «شيخنا ابن هشام»[1].

وبعد أن انتهى من نقاش نحوي أصولي مدلَّل معلَّل دَلَفَ إلى النقل عن السلف رحمهم الله تعالى في بيان حقيقة خشية العلماء، والطريق المؤدي إليها، وما يلزم فيها، وما ينبني عليها.

ثم ذكر وجوهاً يُستفاد منها أن العلم يوجب الخشية، وأن فقده يستلزم فقد الخشية، فأكملُ ذلك العلم الذي تتعلق به الخشية ما اجتمع لدى صاحبه:

ـ العلم بالله وجلاله وعظمته.

ـ والعلم بأوامر الله ونواهيه، وأحكامه وشرائعه، وأسرار دينه وشرعه وخلقه وقدره.

فإذا اجتمع العلمان حصلت الخشية من كل وجوهها، وإذا انفرد أحدهما حصل من الخشية بحسب ما حصل من ذلك العلم.

اللهم علمنا ما ينفعنا، وانفعنا بما علمتنا وزدنا علماً، وارزقنا الخشية وإخلاص العمل، وحسن الختام عند حلول الأجل، والفوز برضوانك في الجنة، والنجاة من النار. آمين.

* * *

اعتمدت في إخراج هذه الرسالة على نسخة فريدة ـ لا ثاني لها ـ في دار الكتب المصرية، برقم (٢٨ مجاميع حليم)، وهي الرسالة الأولى من مجموع عدد أوراقه ٣٢ ورقة في ٣ كراريس، يضم رسالتين:

---

(١) انظر: (ص: ٢٣٢).

١ـ هذه الرسالة.

٢ـ و«معه الكلام على قوله ﷺ: بدأ الإسلام غريباً... إلى آخره»[1].

أما هذه الرسالة فهي في ٤٤ صفحة، في كل صفحة ١٧ سطراً.

ولم يذكر اسم الناسخ، ولا تاريخ النسخ، إلا أنه قبل سنة ٨٥٦ كما هو تاريخ أقدم التملكات.

نقلت هذه النسخة من أصل مقروء على المصنف رحمه الله، ومقابل بنسخته، وعليه إجازة لصاحبه بخط المصنف ابن رجب رحمه الله.

وقد كتب الناسخ عبارات ذلك الأصل كما هي في أوله: «قال شيخنا وسيدنا ... نفع الله به»، وفي آخره: «انتهى ما ذكره الشيخ نفع الله به وفسح في مدته». وهذه العبارات إنما هي لصاحب الأصل، وليست للناسخ.

وفي آخر الرسالة:

«نقل من نسخة مكتوب عليها ما صورته:

بلغ مقابلة على أصلي ـ وهو بيدي ـ كاتبُه وصاحبُه، الفقيه الفاضل الأوحد، المشتغل المحصِّل، زكي الدين أبو الخير محمد بن الشيخ القدوة العارف أبي محمد عبد القادر بن محمد بن علي الحجار المدني الحنبلي، نفعه الله ونفع به، وذلك شهر رجب سنة خمس وثمانين وسبع مئة، بظاهر دمشق المحروسة، وأجزت له ما يجوز لي وعني روايته بشرطه.

كتبه عبد الرحمن بن أحمد بن رجب الحنبلي عفا الله عنه».

---

(١) وهي «كشف الكربة».

صاحبُ الأصل المجازُ من الإمام ابن رجب رحمه الله ترجمه السخاوي في «التحفة اللطيفة في تاريخ المدينة الشريفة» (٦/ ٣١٤)، فقال:

«محمد بن عبد القادر، بن محمد بن علي بن عمر بن حمزة. الجمال أبو الخير[١]، ابن البدر، ابن الشمس، ابن المُسنِد النور أبي الحسن، القرشي، العدوي، العمري، الحَرَّاني، المدني، الحنبلي.

الفراش بالحرم النبوي، ووالد عبد الرحمن، ويُعرف أبوه بالحجار.

سمع في سنة ٧٦٧ على البدر ابن فرحون: «الأنباء المبينة».

ووصف في الطبقة: بالولد النجيب العامل.

بل وشهد بعد ذلك سنة ٧٨١ في مكتوب»[٢].

ويُزاد على ما ذكره السخاوي وصف الحافظ ابن رجب له بـ: الفقيه الفاضل الأوحد، المشتغل المحصِّل. رحمه الله تعالى.

أما والده: عبد القادر بن محمد بن علي الحجار، فقد وصفه السخاوي في «التحفة اللطيفة» (٤/ ٤١٠) بالإمام العلامة، وذكر أيضاً أنه: الفراش بالحرم النبوي، ولد سنة ٧٣٢ وتوفي آخر سنة تسع وتسعين وسبع مئة، بالمدينة الشريفة، ودفن بالبقيع.

وفي مكتبة «خدا بخش بتنة» بالهند نسخة من «جامع العلوم والحكم» للإمام ابن رجب رحمه الله بخط عبد القادر بن محمد بن علي الحجار، الحنبلي المدني هذا.

---

(١) وهو في نص الإجازة: «زكي الدين أبو الخير»، وهذا من تعدد الألقاب.

(٢) لم أجده في «الضوء اللامع» فهل توفي قبل ٨٠٠، أم أن في المطبوعة سقطاً؟ الله أعلم.

فرغ من كتابتها في الخامس من جمادى الأولى سنة ٧٩٠ بالمدرسة الصدرية بدمشق، وقرأها على المؤلف في مجالس خلال أسبوع واحد!

وكتب له عليها الإمام ابن رجب بخطه، وأجاز له في ١٢ من جمادى الأولى سنة ٧٩٠ بدار الحديث السكرية بالقصاعين بدمشق المحروسة[١].

* * *

وعلى صفحة العنوان للكتاب تملكات عدد من الأعيان من الحنابلة وغيرهم.

١ ـ «الحمد لله. ملك هذا المجموع أجمع: محمد بن محمد بن أبي بكر السَّعدي، السِدْرِشي، الحنبلي سنة ٨٥٦».

وهو قاضي الحنابلة بالديار المصرية، ولد ٨٣٦، وتوفي سنة ٩٠٢ رحمه الله تعالى[٢].

٢ـ «الحمد لله. من نعم الله عز وجل على عبده علي بن عِرَاق».

وهو صاحب الكتاب المشهور: «تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأخبار الشنيعة» نور الدين علي بن محمد بن علي، ابن عِرَاق الكناني، ولد ٩٠٧، وتوفي سنة ٩٦٣ رحمه الله تعالى.

٣ـ «الحمد لله ثم صار من نِعَم الله على عبده عبد الباسط بن محمد بن أيوب، سامحه الله في سنة ٩٦٤».

٤ـ «من نعم الله على عبده عبد الرحمن بن يوسف البهوتي الحنبلي» وهو من

---

(١) انظر: مقدمة «جامع العلوم والحكم»، تحقيق د. محمد الأحمدي أبو النور (١/ ٢٥) و(٣/ ١٣٠٩) منه.

(٢) وهو رجل من أفذاذ الدهر، له ترجمة في «الضوء اللامع» للسخاوي (٩/ ٥٨)، وختم به مجير الدين العليمي كتابه «المنهج الأحمد» (٥/ ٣١٥).

فقهاء الحنابلة بمصر، عاش فيما قيل نحواً من مئة وثلاثين سنة، كان حياً سنة ١٠٤٠ رحمه الله تعالى[1].

٥ـ «من نعمة الله تعالى عبده الفقير إلى رحمة ربه العلي جعفر الوَدَيي الحنبلي في سنة ١٠١٣».

٦ـ «يطلب من الله الغفران: إبراهيم بن سليمان سنة ١٢٠٠».

٧ـ ختم دار الكتب المصرية.

ومِنْ نِعم الله تعالى: إخراج هذه الرسالة محققة، أسأل الله تعالى النفع بها. آمين.

والحمد لله رب العالمين

وكتب

محمد مجير الخطيب الحسني

***

(١) انظر: «خلاصة الأثر» للمحبي (٢/ ٤٠٥)، و«النعت الأكمل» للغزي (ص:٢٠٤).

بسم الله الرَّحمنِ الرَّحيمِ

اللهمَّ صلِّ على سيِّدِنا محمَّدٍ وآلِه وصحبِه وسَلِّم

قال شيخُنا وسيِّدُنا، الإمامُ العلَّامةُ، شيخُ الإسلامِ مُفتي الأنامِ، وحيدُ عصرِه وفريدُ دهرِه، أبو الفَرَجِ عبدُ الرَّحمنِ بنُ الشيخِ الإمامِ العلَّامةِ شهابِ الدِّينِ أحمدَ بنِ رجَبٍ الحَنبليِّ، نفع الله به:

فصلٌ

في قولِه تعالى

﴿إِنَّمَا يَخْشَى ٱللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ ٱلْعُلَمَٰٓؤُا۟﴾ [فاطر: ٢٨]

دلَّتْ هذه الآيةُ على إثباتِ الخشيةِ للعُلَماءِ بالاتِّفاقِ، وعلى نفيِها عن غيرِهم على أصَحِّ القولينِ، وعلى نفيِ العلمِ عن غيرِ أهلِ الخشيةِ أيضًا.

أمَّا الأوَّلُ: فلا ريبَ فيه؛ فإنَّ صيغةَ ﴿إِنَّمَا﴾ تَقتضي تأكُّدَ ثُبوتِ المذكورِ بالاتِّفاقِ؛ لأنَّ خصوصيَّةَ (إنَّ) إفادةُ التَّأكيدِ، وأمَّا (ما): فالجمهورُ على أنَّها كافَّةٌ.

ثمَّ قالَ جمهورُ النُّحاةِ: هي الزَّائدةُ التي تدخلُ على (إنَّ) و(أنَّ) و(ليت) و(لعلَّ) و(كأنَّ) فتكفُّها عن العملِ، لأنَّ الأصلَ في الحُروفِ العاملةِ أن تكونَ مُختصَّةً، فإذا اختصَّتْ بالاسمِ أو الفعلِ ولم تكن كالجُزءِ منه عَمِلَت فيه، و(إنَّ) وأخَواتُها مُختصَّةٌ بالاسمِ فتعملُ فيه، فإذا دخلَتْ عليها (ما) أزالَتِ اختصاصَها فصارَتْ تدخلُ على الجملةِ الاسميَّةِ والفعليَّةِ فبطَلَ عملُها، وإنَّما عَمِلَت (ما) النَّافيةُ على اللُّغةِ التي نزلَ بها القرآنُ ـ وهي لغةُ أهلِ الحجازِ ـ استحسانًا لِمُشابهتِها لـ(ليس).

وذهبَ بعضُ الكوفيِّينَ وابنُ دُرُسْتَويهِ: إلى أنَّ (ما) مع هذه الحروفِ اسمٌ مبهَمٌ، بمنزلةِ ضميرِ الشَّأنِ في التَّفخيمِ والإبهامِ، وفي أنَّ الجُملةَ بعدَه مُفسِّرةٌ له ومُخبَرٌ بها عنه(١).

وذهبَتْ طائفةٌ مِن الأصوليِّينَ وأهلِ البيانِ إلى أنَّ (ما) هذه نافيةٌ، واستدلُّوا بذلك على إفادتِها الحصرَ، وأنَّ (إنَّ) أفادتِ الإثباتَ في المذكورِ، و(ما) أفادتِ النَّفيَ فيما عداهُ(٢).

وهذا باطلٌ باتِّفاقِ أهلِ المعرفةِ باللِّسانِ؛ فإنَّ (إنَّ) إنَّما تفيدُ توكيدَ الكلامِ إثباتًا كان أو نفيًا؛ لا تفيدُ الإثباتَ، و(ما) زائدةٌ كافَّةٌ، لا نافيةٌ، وهي الدَّاخلةُ على سائرِ أخَواتِ (إنَّ): (لكنَّ) و(كأنَّ) و(ليت) و(لعلَّ)، وليست في دخولِها على هذه الحروفِ نافيةً بالاتِّفاقِ، فكذلك الدَّاخلةُ على (إنَّ) و(أنَّ).

وقد نُسِبَ القولُ بأنَّها نافيةٌ إلى أبي عليٍّ الفارسيِّ، لقولِه في كتابِ «الشِّيرازيَّات»: إنَّ العرَبَ عامَلوا (إنَّما) مُعاملةَ النَّفيِ و(إلَّا) في فصلِ الضَّميرِ كقولِه:

..... وإنَّما يُدافِعُ عن أحسابِهم أنا أوْ مِثْلِي(٣)

---

(١) انظر: «مغني اللبيب» لابن هشام (ص: ٣٨٦) وعنه نقل المصنف قول ابن درستويه وغيره.

(٢) انظر: «مغني اللبيب» (ص: ٣٨٨).

(٣) قطعة من بيت للفرزدق، وهو في «ديوانه» (ص: ٤٨٨)، و«مغني اللبيب» (ص: ٣٨٨) وعنه نقل المصنف قول أبي علي في «الشيرازيات» (ص: ٤٨) و(ص: ٢٥٣). وصدر البيت:

أنا الضامِنُ الراعي عليهِم وإنما يدافع.....

وجاء صدر البيت في عدد من المصادر:

أنا الذائد الحامي الذمار وإنما

كما في «دلائل الإعجاز» للجرجاني (٣٢٨).

وهـذا لا يدلُّ على أنَّ (ما) نافيةٌ على ما لا يخفى، وإنَّما مُرادُه: أنَّهم أجرَوْا (إنَّما) مجرى النَّفيِ و(إلَّا) في هذا الحكمِ لِمَا فيها مِن معنى النَّفي، ولم يُصرِّحْ بأنَّ النَّفيَ مُستفادٌ مِن (ما) وحدَها.

وقيـل: إنَّـه لا يمتنِعُ أن تكونَ (مـا) في هذه الآيةِ بمعنـى (الذي)، و﴿ٱلْعُلَمَٰٓؤُا۟﴾ خبـرٌ، والعائـدُ مُسـتتِرٌ فـي ﴿يَخْشَى﴾، وأُطلِقَـت (ما) علـى جماعةِ العُقَـلاءِ كما في قولِه تعالى: ﴿أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَٰنُكُمْ﴾، ﴿فَٱنكِحُوا۟ مَا طَابَ لَكُم مِّنَ ٱلنِّسَآءِ﴾ [النساء: ٣].

* * *

وأمَّـا دلالـةُ الآيـةِ علـى الثَّانـي ـ وهـو نفـيُ الخشـيةِ عـن غيـرِ العُلَمـاءِ ـ فمِن صيغـةِ ﴿إِنَّمَا﴾:

أمَّا على قولِ الجُمهورِ، وأنَّ (ما) هي الكافَّةُ، فنقولُ: إذا دخَلَت (ما) الكافَّةُ على (إنَّ) أفادتِ الحصرَ، هذا هو الصَّحيحُ، وقد حكاه بعضُ العُلَماءِ عن جمهورِ النَّاسِ، وهو قولُ أصحابِنا كالقاضي[١] وابنِ عقيلٍ[٢] والحُلْوانيِّ[٣] والشَّيخِ موفَّقِ الدِّينِ[٤] وفخرِ الدِّينِ إسماعيلَ بنِ عليٍّ صاحبِ ابنِ المَنِّي[٥]، وهو قولُ أكثرِ الشَّافعيَّةِ كأبي حامدٍ وأبي الطَّيِّبِ والغَزاليِّ والهرَّاسي[٦]، .....

---

(١) «العدة» في أصول الفقه، للقاضي أبي يعلى (١/ ٢٠٥).

(٢) «الواضح» لابن عقيل (٣/ ٢٩٧).

(٣) انظر قوله في «المسودة» لآل تيمية (ص: ٣٥٤).

(٤) «روضة الناظر» لابن قدامة (ص: ٢٧٧).

(٥) قوله في «المسودة» لآل تيمية (ص: ٣٥٤).

(٦) أبو حامد هو المرُّوذي.

وانظر أقوال الشافعية في: «المستصفى» للغزالي (٢/ ٢٠٧)، و«البحر المحيط» للزركشي (٣/ ٢٣٦ ـ ٢٣٧).

وقولُ طائفةٍ مِن الحنفيَّةِ كالجُرجانيِّ[١]، وكثيرٍ مِن المُتكلِّمينَ كالقاضي أبي بكرٍ وغيرِه[٢]، وكثيرٍ من النُّحاةِ وغيرِهم، بل قد حكاه أبو عليٍّ فيما ذكرَه الرَّازيُّ عنِ النُّحاةِ جُملةً[٣].

ولكن اختلَفوا في دلالتِها على النَّفيِ: هل هو بطريقِ المنطوقِ، أو بطريقِ المفهومِ؟

فقال كثيرٌ مِن أصحابِنا، كالقاضي في أحدِ قولَيه، وصاحبُ ابن المنّي، والشَّيخُ موفَّقُ الدِّينِ: إنَّ دلالتَها على النَّفيِ بالمنطوقِ كالاستثناءِ سَواءً، وهو قولُ أبي حامدٍ وأبي الطَّيِّبِ مِن الشَّافعيَّةِ، والجُرجانيِّ مِن الحنفيَّةِ.

وذهبت طائفةٌ مِن أصحابِنا، كالقاضي في قولِه الآخرِ، وابنِ عقيلٍ، والحُلوانيِّ إلى أنَّ دلالتَها على النَّفيِ بطريقِ المفهومِ، وهو قولُ كثيرٍ مِن الحنفيَّةِ والمُتكلِّمينَ[٤].

واختلَفوا أيضًا: هل دلالتُها على النَّفيِ بطريقِ النَّصِّ أو الظَّاهرِ؟

فقالت طائفةٌ: إنَّما تدُلُّ على الحصرِ ظاهرًا، وتحتمِلُ التَّأكيدَ، وهذا الذي حكاه الآمديُّ عن القاضي أبي بكرٍ والغزاليِّ والهرَّاسيِّ وغيرِهم مِن الفقهاءِ[٥]، وهذا يُشبِهُ

---

(١) هو أبو عبد الله محمد بن يحيى بن مهدي الجرجاني ثم البغدادي الحنفي، المتوفى سنة (٣٩٨هـ) رحمه الله، وهو أصولي حنفي لكن كتب الحنابلة هي التي حفظت أقواله.

انظر: «العدة» للقاضي أبي يعلى (٢/ ٤٧٩).

(٢) «التقريب والإرشاد» للباقلاني (٣/ ٣٦١).

(٣) «المحصول» للرازي (١/ ٣٨١).

(٤) انظر المصادر السابقة، و«المسودة» لآل تيمية (ص: ٣٥٤)، و«التحبير شرح التحرير» للمرداوي (٦/ ٢٩٥٢ ـ ٢٩٥٧).

(٥) انظر: «إحكام الأحكام» للآمدي (٣/ ١٢١ ـ ط الصميعي).

قولَ مَن يقولُ: إنَّ دلالتَها بطريقِ المفهومِ، فإنَّ أكثرَ دلالاتِ المفهومِ بطريقِ الظَّاهرِ لا النَّصِّ، وظاهرُ كلامِ كثيرٍ مِن أصحابِنا وغيرِهم أنَّ دلالتَها على النَّفيِ والإثباتِ كلاهما بطريقِ النَّصِّ؛ لأنَّهم جعَلُوا (إنّما) كالمستثنى والمستثنى منه سواءً، وعندهم أنَّ الاستثناءَ مِن الإثباتِ نفيٌ ومِن النَّفيِ إثباتٌ، نصًّا لا مُحتمَلاً.

وأمَّا مَن قالَ: إنّ الاستثناءَ ليس لإثباتِ النَّقيضِ، بل لرفعِ الحُكمِ: إمَّا مُطلَقًا، أو في الاستثناءِ من الإثبات وحدَه كما يُذكَرُ عن الحنفيَّةِ، وجعَلوهُ مِن بابِ المفهومِ الذي ينفونَه، فهو يقولُ ذلك في (إنّما) بطريقِ الأَوْلى، فظهرَ بهذا أنَّ المُخالِفَ في إفادتِها الحصرَ هو مِن القائلينَ بأنَّ دلالتَها على النَّفيِ بالمفهومِ، وهم قسمانِ:

أحدهما: مَن لا يرى كونَ المفهومِ حُجَّةً بالكُلِّيَّةِ، كالحنفيَّةِ ومَن وافقَهم مِن المُتكلِّمينَ.

والثاني: مَن يراه حُجَّةً في الجملةِ، ولكنَّه ينفيه هاهنا لقيامِ الدَّليلِ عنده على أنَّه لا مفهومَ لها، واختارَه بعضُ المتأخِّرينَ مِن أصحابِنا وغيرِهم.

وبيانُ ذلك:

أنَّ (إنَّما) مرُكَّبةٌ مِن (إنَّ) المؤكِّدةِ و(ما) الزَّائدةِ الكافَّةِ، فيستفادُ التَّوكيدُ مِن (إنَّ)، والزَّائدُ لا معنى له، نعم أكثرُ ما يقالُ: إنَّه يفيدُ تقويةَ التَّوكيدِ كما في الباءِ الزَّائدةِ ونحوِها، فأمَّا أن يُحدِثَ معنًى آخرَ فلا.

وقد تقدَّمَ بيانُ بطلانِ قولِ مَن ادَّعى أنَّ (ما) نافيةٌ وأنَّ النَّفيَ فيما عدا المذكورَ مستفادٌ منها.

وأيضًا: فورودُها لغيرِ الحصرِ كثيرٌ جدًّا، كقولِه تعالى: ﴿إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ ٱللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتُهُۥ زَادَتْهُمْ إِيمَٰنًا وَعَلَىٰ رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ﴾ [الأنفال: ٢].

وقولِ النَّبيِّ ﷺ: «إنَّما الرِّبا في النَّسيئةِ»(١).

وقولِه: «إنَّما الشَّهرُ تِسعٌ وعِشرونَ»(٢)، وغيرِ ذلك مِن النُّصوصِ.

ويقالُ: إنَّما العالِمُ زيدٌ. ومثلُ هذا لو أُريدَ به الحصرُ لكان كُفْراً(٣).

وقد يقالُ: إنَّ أغلبَ مواردِها لا تكونُ فيه للحصرِ؛ فإنَّ قولَه تعالى: ﴿إِنَّمَا ٱللَّهُ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ﴾ [النساء: ١٧١]، لا يفيدُ الحصرَ مُطلَقًا، فإنَّه سبحانَه وتعالى له أسماءٌ وصِفاتٌ كثيرةٌ غيرُ توحُّدِه بالإلهيَّةِ.

وكذلك قولُه: ﴿قُلْ إِنَّمَا يُوحَىٰٓ إِلَيَّ أَنَّمَآ إِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ﴾ [الأنبياء: ١٠٨] فإنَّه لم يَنحصرِ الوحيُ إليه في هذا وحدَه. وكذلك قولُه: ﴿إِنَّمَآ أَنتَ مُنذِرٌ﴾ [الرعد: ٧]. ومثلُ هذا كثيرٌ جدًّا.

ومِمَّا يُبيِّنُ عدمَ إفادتِها للحصرِ: قولُه ﷺ: «ما مِن نبيٍّ مِن الأنبياءِ إلَّا قد أُوتيَ مِن الآياتِ ما آمنَ على مثلِه البشرُ، وإنَّما كان الذي أُوتيتُه وَحْيًا أوحاه اللهُ إليَّ، فأرجو أنْ أكونَ أكثرَهم تابعًا يومَ القيامةِ»(٤)، فلو كانت (إنّما) للحصرِ؛ لبطَلَت أنْ تكونَ سائرُ آياتِ النَّبيِّ ﷺ ومُعجزاتِه سوى القرآنِ آياتٍ له تدلُّ على صدقِه؛ لاعترافِه بنفيِ ذلك، وهذا باطلٌ قطعًا، فدلَّ على أنَّ (إنَّما) لا تفيدُ الحصرَ في مثلِ هذا الكلامِ وشبهِه.

والصَّوابُ: أنَّها تدلُّ على الحصرِ، ودلالتُها عليه معلومٌ بالاضطرارِ مِن

---

(١) أخرجه البخاري (٢١٧٩)، ومسلم (١٥٩٦) من حديث أسامة بن زيد رضي الله عنهما. ولفظ «إنما» في مسلم، وفي البخاري «لا ربا».

(٢) أخرجه البخاري (١٩٠٧)، ومسلم (١٠٨٠) من حديث ابن عمر رضي الله عنهما. ولفظ «إنما» في مسلم، وفي البخاري بدونها.

(٣) لأن الحق جلَّ جلاله عالمٌ.

(٤) أخرجه البخاري (٤٩٨١)، ومسلم (١٥٢) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

لغةِ العربِ، كما يُعلَمُ مِن لُغَتِهم بالاضطرارِ معاني حُروفِ الشَّرطِ والاستفهامِ والنَّفيِ والنَّهيِ وغيرِ ذلك[1]، ولهذا يتواردُ (إنَّما) وحروفُ النَّفيِ والاستثناءِ، كما في قولِه تعالى: ﴿إِنَّمَا تُجْزَوْنَ مَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ [الطور: ١٦] فإنَّه كقولِه: ﴿وَمَا تُجْزَوْنَ إِلَّا مَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ [الصافات: ٣٩].

وقولُه: ﴿أَنَّمَآ إِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ﴾ [الكهف: ١١٠]، ﴿إِنَّمَا ٱللَّهُ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ﴾ [النساء: ١٧١] ﴿إِنَّمَآ إِلَٰهُكُمُ ٱللَّهُ ٱلَّذِى لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ﴾ [طه: ٩٨]، فإنَّه كقولِه: ﴿مَا مِنْ إِلَٰهٍ إِلَّا ٱللَّهُ﴾ [آل عمران: ٦٢]، وقولِه: ﴿مَا لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرُهُۥ﴾ [الأعراف: ٥٩]، ونحوِ ذلك. ولهذا كانت كلُّها واردةً في سياقِ نفيِ الشِّرْكِ وإبطالِ إلهيَّةِ ما سوى اللهِ سبحانه.

وأمَّا أنَّها مُركَّبةٌ مِن (إنَّ) و(ما) الكافَّةِ؛ فمُسلَّمٌ، ولكنَّ قولَهم: إنَّ (ما) الكافَّةَ أكثرُ ما تفيدُ قوَّةُ التَّوكيدِ لا تُثبتُ معنًى زائدًا، يجابُ عنه مِن وجوهٍ:

أحدُها: أنَّ (ما) الكافَّةَ قد تُثبتُ بدخولِها على الحرفِ معنىً زائدًا، وقد ذكرَ ابنُ مالكٍ أنَّها إذا دخلت على الباءِ أحدَثَت معنى التَّقليلِ، كقولِ الشَّاعرِ:

فلَأَنْ صِرْتَ لا تُحيرُ جوابًا ... لَبِما قد تُرَى وأنتَ خطيبُ

قال: وكذلك تُحدِثُ في الكافِ معنى التَّعليلِ في نحوِ قولِه تعالى: ﴿وَٱذْكُرُوهُ كَمَا هَدَىٰكُمْ﴾ [البقرة: ١٩٨].

ولكن قد نُوزع في ذلك، وادُّعي أنّ الباءَ والكافَ للسَّببيَّةِ، وأنَّ الكافَ بمُجرَّدِها تفيدُ التَّعليل[2].

---

(١) مقتبس بلفظه من كلام ابن تيمية رحمه الله في شرح حديث «إنما الأعمال بالنيات» وهو في «مجموع الفتاوى» (١٨/ ٢٦٤).

(٢) «شرح التسهيل» لابن مالك (٣/ ١٧٢ ـ ١٧٣)، و«مغني اللبيب» (ص: ٣٨٩ ـ ٣٩٠)، وعنه نقل المصنف. والبيت لمطيع بن إياس، كما في «الأمالي» لأبي علي القالي (١/ ٣٢١).

والثَّاني: أن يقالَ: لا ريبَ أنَّ (إنَّ) تفيدُ توكيدَ الكلامِ، و(ما) الزَّائدةُ تقوِّي هذا التَّوكيدَ وتُثبِتُ معنى الكلامِ، فتفيدُ ثبوتَ ذلك المعنى المذكورِ في اللفظِ خاصَّةً ثبوتًا لا يُشارِكُه فيه غيرُه واختصاصَه به، وهذا مِن نوعِ التَّوكيدِ والثُّبوتِ ليس معنىً آخرَ مُغايرًا له، وهو الحصرُ المُدَّعى ثبوتُه بدخولِ (ما)، فلم يخرُج عن إفادةِ قوَّةِ معنى التَّوكيدِ، وليس ذلك بمُنكَرٍ إذ المستنكَرُ ثبوتُ معنًى آخرَ بدخولِ الحرفِ الزَّائدِ مِن غيرِ جنسِ ما يُفيدُه الحرفُ الأوَّلُ.

الوجهُ الثَّالثُ: أنَّ (إنَّ) المكفوفةَ بـ(ما) استُعمِلَت في الحصرِ، فصارَتْ حقيقةً عُرفيَّةً فيه، واللَّفظُ يصيرُ له بالاستعمالِ معنًى غيرُ ما كان يَقتضيه أصلُ الوضعِ، وهكذا يقالُ في الاستثناءِ؛ فإنَّه وإن كان في الأصلِ للإخراجِ مِن الحُكمِ، لكنْ صارَ حقيقةً عُرفيَّةً في مُناقضةِ المستثنى منه، وهذا شبيهٌ بنقلِ اللَّفظِ عن المعنى الخاصِّ إلى العامِّ إذا صارَ حقيقةً عُرفيَّةً فيه، كقولِهم: لا أشربُ له شربةَ ماءٍ، ونحوِ ذلك، وكنقلِ الأمثالِ السَّائرةِ ونحوِها ممَّا ليس هذا موضعَ بسطِه.

وهذا الجوابُ ذكرَه أبو العبَّاسِ ابنُ تيميَّةَ في بعضِ كلامِه القديمِ[1]، وهو يقتضي أنَّ دلالةَ (إنَّما) على الحصرِ إنَّما هو بطريقِ العُرفِ والاستعمالِ لا بأصلِ وضعِ اللُّغةِ، وهو قولٌ حكاه غيرُه في المسألةِ.

وأمَّا قولُه تعالى: ﴿إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ ٱللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ﴾ [الأنفال: ٢]، وقولُه ﷺ: «إنَّما الرِّبا في النَّسيئةِ»، و«إنَّما الشَّهرُ تسعٌ وعشرونَ»، وقولُهم: إنَّما العالِمُ زيدٌ، ونحوُ ذلك، فيقالُ:

---

(١) انظر: «مجموع الفتاوى» (١٤/ ٤٢٩). فصل في قوله: ﴿وَمَنْ أَحْسَنُ دِينًا مِّمَّنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُۥ لِلَّهِ﴾، وهذه فائدة يذكرها المصنف أن هذا من قديم ما كتبه ابن تيمية.

معلومٌ مِن كلامِ العرَبِ أنَّهم يَنْفُونَ الشَّيءَ في صِيَغِ الحصرِ وغيرِها: تارةً لانتفاءِ ذاتِه، وتارةً لانتفاءِ فائدتِه ومقصودِه، ويحصرونَ الشَّيءَ في غيرِه: تارةً لانحصارِ جميعِ الجنسِ فيه، وتارةً لانحصارِ المفيدِ أو الكاملِ فيه، ثمَّ إنَّهم تارةً يعيدونَ النَّفيَ إلى المسمَّى وتارةً إلى الاسمِ وإن كان ثابتًا في اللُّغةِ إذا كان المقصودُ الحقيقيُّ بالاسمِ مُنتفِياً عنه ثابتًا لغيرِه، كقولِه تعالى: ﴿يَٰٓأَهْلَ ٱلْكِتَٰبِ لَسْتُمْ عَلَىٰ شَىْءٍ حَتَّىٰ تُقِيمُوا۟ ٱلتَّوْرَىٰةَ وَٱلْإِنجِيلَ وَمَآ أُنزِلَ إِلَيْكُم مِّن رَّبِّكُمْ﴾ [المائدة: ٦٨]، فنفى عنهم مُسمَّى الشَّيءِ مع أنَّه في الأصلِ شاملٌ لكلِّ موجودٍ مِن حقٍّ وباطلٍ، لمَّا كان ما لا يفيدُ ولا منفعةَ فيه يَؤُولُ إلى الباطلِ الذي هو العدمُ فيصيرُ بمنزلةِ المعدومِ، بل قد يكونُ أولى بالعدَمِ مِن المعدومِ المستمِرِّ عدمُه؛ لأنَّه قد يكونُ فيه ضررٌ، فمَن قالَ الكذِبَ فلم يقُل شيئًا، ومَن لم يعمَلْ ما ينفعُه بل ما يضرُّه فلم يعمَلْ شيئاً، ولهذا لَمَّا سُئِلَ النَّبيُّ ﷺ عن الكُهَّان فقالَ: «ليسوا بشيءٍ»(١).

ويقولُ أهلُ الحديثِ عن بعضِ الرُّواةِ المجروحينَ أو الأحاديثِ الواهيةِ: ليسَ بشيءٍ، إذا لم يكُن ممَّا يُنتفَعُ به في الرِّوايةِ؛ لظُهورِ كذبِه عَمْدًا أو خطأً.

ويقالُ أيضًا لِمَن خرجَ عن مُوجَبِ الإنسانيَّةِ في الأخلاقِ ونحوِها: هذا ليس بآدميٍّ ولا إنسانٍ، وما فيه إنسانيَّةٌ، ومنه قولُ النِّسوةِ عن يوسفَ عليه السَّلامُ: ﴿مَا هَٰذَا بَشَرًا إِنْ هَٰذَآ إِلَّا مَلَكٌ كَرِيمٌ﴾ [يوسف: ٣١]، وكذلك قولُ اللهِ تعالى: ﴿فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى ٱلْأَبْصَٰرُ وَلَٰكِن تَعْمَى ٱلْقُلُوبُ ٱلَّتِى فِى ٱلصُّدُورِ﴾ [الحج: ٤٦].

وقولُ النَّبيِّ ﷺ: «ليس المسكينُ بهذا الطَّوافِ الذي ترُدُّه اللُّقمةُ واللُّقمتانِ

---

(١) أخرجه البخاري (٦٢١٣)، ومسلم (٢٢٢٨)، من حديث عائشة رضي الله عنها. وكلمة: «الكهان» سبق قلم الناسخ فكتبها: «الكفار».

والتَّمرةُ والتَّمرتانِ، إنَّما المسكينُ الذي لا يَجِدُ ما يُغنيهِ، ولا يُفطَنُ له فيُتصدَّقُ عليه، ولا يسألُ النَّاسَ إلحافًا»(١).

وكذلك قالَ: «ما تَعدُّونَ المُفلِسَ فيكم»؟ قالوا: الذي لا دِرهمَ له ولا دينارَ، قالَ: «ليسَ ذلك بالمُفلسِ، ولكنَّ المُفلِسَ مَن يأتي يومَ القيامةِ بحسَناتٍ أمثالِ الجبالِ، ويجيءُ قد شتَمَ هذا، وضرَبَ هذا، وأخذَ مالَ هذا، فيأخذُ هذا مِن حسَناتِه، وهذا مِن حسَناتِه، فإذا لم يبقَ له حسَنةٌ أُخِذَ مَن سيِّئاتِهم فطُرِحَت عليه، ثمَّ أُلقِيَ في النَّارِ»(٢).

وقالَ: «ما تعدُّونَ الرَّقوبَ فيكم؟» قالوا: الرَّقوبُ مَن لا يولَدُ له، قالَ: «الرَّقوبُ مَن لم يُقدِّمْ مِن ولَدِه شيئاً»(٣).

وكذلك قولُه ﷺ: «ليس الشَّديدُ بالصُّرَعةِ، ولكنَّ الشَّديدَ الذي يملِكُ نفسَه عند الغضَبِ»(٤).

وقولُه ﷺ: «ليس الغِنى عن كثرةِ العرَضِ، وإنَّما الغنى غنى النَّفسِ»(٥).

وأمثالُ ذلك.

فهذا كلُّه نفيٌ لحقيقةِ الاسمِ مِن جهةِ المعنى الذي يجِبُ اعتبارُه، فإنَّ اسمَ الرَّقوبِ والمُفلِسِ والغَنيِّ والشَّديدِ ونحوِ ذلك إنَّما يَتعارَفُه النَّاسُ فيمَن عَدِمَ مالَه وولدَه، أو حصلَ له مالٌ أو قوَّةٌ في بدنِه، والنُّفوسُ تجزعُ مِن الأوَّلينِ، وترغبُ في

---

(١) أخرجه البخاري (١٤٧٦) (١٤٧٩) (٤٥٣٩)، ومسلم (١٠٣٩)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٢) أخرجه مسلم (٢٥٨١) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه بنحوه.

(٣) أخرجه البخاري في «الأدب المفرد» (١٥٤)، ومسلم (٢٦٠٨) من حديث ابن مسعود رضي الله عنه.

(٤) أخرجه البخاري (٦١١٤)، ومسلم (٢٦٠٩)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٥) أخرجه البخاري (٦٤٤٦)، ومسلم (١٠٥١)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

الآخرينِ، فتَعتقِدُ أنَّه هو المستحِقُّ لهذا الاسمِ دون غيرِه، فبيَّنَ ﷺ أنَّ حقيقةَ ذلك المعنى ثابتةٌ لغيرِ هذا المتوهَّمِ دونه على وجهٍ ينبغي تعلُّقُ الاعتقادِ والقصدِ بذلك الغيرِ، فإنَّ مِن عَدِمَ المالَ والولدَ يومَ القيامةِ حيثُ يضرُّ عدمُه أحقُّ باسمِ المفلسِ والرَّقوبِ ممَّن يعدمُهما حيث قد لا يتضرَّرُ بذلك تضررًا معتبرًا، وكذلك وجودُ غنى النَّفسِ وقوَّتِها أحقُّ بالمدحِ والطَّلبِ مِن قوَّةِ البدنِ وغنى المالِ.

وهكذا قولُه ﷺ: «إنَّما الرِّبا في النَّسيئةِ»، أو «لا ربا إلَّا في النَّسيئةِ»[1]، فإنَّ الرِّبا العامَّ الشَّاملَ للجِنسينِ والجنسَ الواحدَ المُتَّفقةَ صفاتُه إنّما يكون في النَّسيئةِ، وأمَّا ربا الفضلِ فلا يكونُ إلَّا في الجنسِ الواحدِ، ولا يفعلُه أحدٌ إلَّا إذا اختلفَتِ الصِّفاتُ، كالمضروبِ بالتِّبرِ، والجيِّدِ بالرَّديءِ، فأمَّا مع استواءِ الصِّفاتِ فلا يبيعُ أحدًا درهمًا بدرهمينِ، وأيضًا: فربا الفضلِ إنَّما حُرِّمَ لأنَّه ذريعةٌ إلى ربا النَّساءِ، كما في «المسند» عن النَّبيِّ ﷺ أنَّه قالَ: «لا تبيعوا الدِّرهمَ بالدِّرهمينِ، إنِّي أخافُ عليكم الرَّماءَ» وهو الرِّبا[2].

فالرِّبا المقصودُ بالقصدِ الأوَّلِ: هو ربا النَّسيئةِ، فإذا بِيع مئةٌ بمئةٍ وعشرينَ مع اتِّفاقِ الصِّفاتِ؛ ظهرَ أنَّ الزِّيادةَ قابلَتِ الأجلَ الذي لا منفعةَ فيه، وإنَّما دخلَ فيه للحاجةِ، ولهذا لا تُضمَّنُ الآجالُ باليدِ ولا بالإتلافِ، فلو بقيَتِ العينُ في يدِه أو المالُ في ذمَّتِه مُدَّةً لم يضمنِ الأجلَ، بخلافِ زيادةِ الصِّفةِ؛ فإنَّها مَضمونةٌ في الإتلافِ والغَصْبِ، وفي المبيعِ إذا قابلَتْ غيرَ الجنسِ، فلهذا قيلَ: «إنَّما الرِّبا في النَّسيئةِ»، و: «لا ربا إلَّا في النَّسيئةِ»، فإنَّ المُستحِقَّ لاسمِ الرِّبا في الحقيقةِ هو ربا النَّسيئةِ.

---

(١) الأول لفظ مسلم، والثاني لفظ البخاري كما تقدم.

(٢) أخرجه الإمام أحمد في «المسند» (٥٨٨٥) من حديث ابن عمر رضي الله عنهما.

وكذلك نفى الأسماءَ الشَّرعيَّةَ لانتفاءِ بعضِ واجباتِها، كقولِه: ﴿إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ ٱللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ﴾ إلى قولِه: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُؤْمِنُونَ حَقًّا﴾ [الأنفال: ٢ ـ ٤]، فهؤلاء همُ المُستحِقُّونَ لهذا الاسمِ على الحقيقةِ الواجبةِ، دون مَن أخلَّ بشيءٍ مِن واجباتِ الإيمانِ، ولهذا يُنفَى الإيمانُ والإسلامُ عمَّن انتفَى عنه بعضُ واجباتِهما، كقوله: «لا يَزْني الزَّاني حين يَزْني وهو مؤمِنٌ» الحديثَ[١].

وقولِه: «المسلمُ مَن سَلِمَ المسلمونَ مِن لسانِه ويدِه، والمُهاجرُ مَن هجَرَ ما نهى اللهُ عنه»[٢].

وقولِه: «المؤمنُ مَن أمّنَه النَّاسُ على دمائِهم وأموالِهم، والمُجاهِدُ مَن جاهدَ نفسَه في ذاتِ اللهِ»[٣]. ومثلُ هذا كثيرٌ.

وكذلك قولُه ﷺ: «إنَّما الشَّهرُ تسعٌ وعشرونَ»، وقولُه: «الشَّهرُ تسعٌ وعشرونَ»[٤]؛ فإنَّ هذا هو عددُ الشَّهرِ اللَّازمُ الدَّائمُ، واليومُ الزَّائدُ على ذلك أمرٌ جائزٌ، يكون في بعضِ الشُّهورِ، ولا يكون في بعضِها، بخلافِ التِّسعةِ والعِشرينَ؛ فإنَّه يجِبُ عددُها واعتبارُها بكلِّ حالٍ، وهذا كما يقالُ: الإسلامُ شهادةُ أنْ لا إلهَ إلَّا اللَّهُ وأنَّ مُحمَّدًا رسولُ اللهِ.

فهذا هو الذي لا بدَّ منه، وما زادَ على ذلك فقد يجِبُ على الإنسانِ، وقد يموتُ قبلَ التَّمكُّنِ، فلا يكونُ الإسلامُ في حقِّهِ إلَّا ما تكلَّمَ به.

---

(١) أخرجه البخاري (٢٤٧٥)، ومسلم (٥٧)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٢) أخرجه البخاري (١٠)، ومسلم (٤٠)، من حديث عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما.

(٣) أخرجه الإمام أحمد في «المسند» (٢٣٩٥٨)، والترمذي (١٦٢١)، وابن ماجه (٣٩٣٤) من حديث فضالة بن عبيد رضي الله عنه. وضبط «أمّنه» من المخطوط.

(٤) والأول في مسلم، والثاني في البخاري كما تقدم.

وحاصلُ الأمرِ: أنَّ الكلامَ الخبريَّ هو إمَّا إثباتٌ أو نفيٌ، فكما أنَّهم في الإثباتِ يُثبِتونَ للشَّيءِ اسمَ الشَّيءِ إذا حصلَ فيه مقصودُ الاسمِ وإنِ انتفَتْ صورةُ المسمَّى، فكذلك في النَّفيِ، فإنَّ أدواتِ النَّفيِ تدلُّ على انتفاءِ الاسمِ بانتفاءِ مُسمَّاه، فذلك تارةً لأنَّه لم يوجد أصلاً، وتارةً لأنَّه لم توجدِ الحقيقةُ المقصودةُ بالمسمَّى، وتارةً لأنَّه لم تكملْ تلك الحقيقةُ، وتارةً لأنَّ ذلك المسمَّى مما لا يَنبغي أنْ يكونَ مَقصودًا بل المقصودُ غيرُه، وتارةً لأسبابٍ أُخَرَ، وهذا كلُّه إنَّما يظهرُ بسياقِ الكلامِ وما اقترنَ بهِ مِن القرائنِ اللَّفظيَّةِ التي لا تُخرِجُه عن كونِه حقيقةً عند الجمهورِ، لكونِ المركبِ قد صارَ موضوعًا لذلك المعنى، أو مِن القرائنِ الحاليَّةِ التي تجعَلُه مَجازًا عند الجَمهورِ، وأمَّا إذا أُطلقَ الكلامُ مُجرَّدًا عنِ القرينتينِ فمعناه السَّلْبُ المُطلَقُ وهو أكثرُ الكلامِ.

وهذا الجوابُ مُلخَّصٌ مِن كلامِ شيخِ الإسلامِ أبي العبَّاسِ ابنِ تيميَّةَ رحمه الله[1].

* * *

وأمَّا قولُه تعالى: ﴿إِنَّمَا ٱللَّهُ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ﴾ [النساء: ١٧١]، **وقولُه:** ﴿إِنَّمَآ أَنتَ مُنذِرٌ﴾ [الرعد: ٧] **ونحو ذلك**، فالجوابُ عنه أن يقالَ: الحَصْرُ تارةً يكونُ عامًّا كقولِه: ﴿إِنَّمَآ إِلَٰهُكُمُ ٱللَّهُ ٱلَّذِى لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ﴾ [طه: ٩٨]، ونحوِ ذلك، وتارةً يكونُ خاصًّا بما يدلُّ عليه سياقُ الكلامِ، فليس الحصرُ أن يُنفى عن الأوَّلِ كلُّ ما سوى الثَّاني مُطلَقًا، بل قد يُنفى عنه ما يُتوهَّمُ أنَّه ثابتٌ له مِن ذلك النَّوعِ الذي أُثبتَ له في الكلامِ.

فقولُه: ﴿إِنَّمَا ٱللَّهُ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ﴾، فيه نفيُ تعدُّدِ الإلهيَّةِ في حقِّه سبحانَه، وأنَّه لا إلهَ غيرُه، ليس المرادُ أنَّه لا صفةَ له سوى وحدانيَّةِ الإلهيَّةِ.

---

(١) «رسالة في الهلال» وهي في «مجموع الفتاوى» (٢٥/ ١٥٥ ـ ١٦٠).

وكذلك قولُه: ﴿إِنَّمَا يُوحَىٰٓ إِلَيَّ أَنَّمَآ إِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ﴾ [الأنبياء: ١٠٨]، فإنَّ المرادَ به أنَّه لم يوحَ إليَّ في أمرِ الإلهيَّةِ إلَّا التَّوحيدُ لا الإشراكُ.

والعجبُ أنَّ أبا حيَّان الأندلسيَّ أنكرَ على الزَّمخشريِّ ادِّعاءَه الحصرَ في هذه الآيةِ، لاستلزامِه عندَه أنَّه لم يوحَ إليه غيرُ التَّوحيدِ، قالَ: لأنَّ الحصرَ إنَّما يلغَى مِن جهةِ: (أنما) المفتوحةِ الهمزةِ، قالَ: ولا يُعرَفُ القولُ بإفادتِها الحصرَ إلَّا عن الزَّمخشريِّ وحدَه[1].

وردَّ ذلك عليه شيخُنا أبو محمَّدٍ ابنُ هشامٍ بناءً على أنَّ (أنَّ) المفتوحةَ فرعٌ عن (إنَّ) المكسورةِ على الصَّحيحِ، قالَ: ولهذا صحَّ للزَّمخشريِّ أن يَدَّعِيَ أنَّها تفيدُ الحصرَ كـ(إنَّما)[2]. انتهى.

وهذا كلُّه لا حاجةَ إليه في هذه الآيةِ؛ فإنَّ الحصرَ مُستفادٌ فيها مِن (إنَّما) المكسورةِ التي في أوَّلِ الآيةِ، فلو فُرِضَ أنَّ (أنَّما) المفتوحةَ لا تفيدُ الحصرَ لم يَنتفِ بذلك الحصرُ في الآيةِ على ما لا يخفى.

وكذلك قولُه تعالى: ﴿إِنَّمَآ أَنتَ مُنذِرٌ﴾؛ أي: لستَ ربًّا لهم ولا مُجازيًا ولا مُحاسبًا، وليس عليك أن تُجبِرَهم على الإيمانِ، ولا أن تتكلَّفَ لهم طلبَ الآياتِ التي يَقترِحونَها عليك، ﴿إِنَّمَآ أَنتَ مُنذِرٌ﴾، فليس عليك إلَّا الإنذارُ، كما قالَ: ﴿فَإِنَّمَا عَلَيْكَ ٱلْبَلَٰغُ وَعَلَيْنَا ٱلْحِسَابُ﴾ [الرعد: ٤٠]، وقال: ﴿فَذَكِّرْ إِنَّمَآ أَنتَ مُذَكِّرٌ ۝٢١ لَّسْتَ عَلَيْهِم بِمُصَيْطِرٍ﴾ [الغاشية: ٢١ ـ ٢٢].

---

(١) ما سبق هو نقل بالمعنى لا بالألفاظ، انظر: «الكشاف» ط: دار اللباب (٥/ ٥١٣)، و«البحر المحيط» ط: الرسالة (١٥/ ٢٩٣).

(٢) «مغني اللبيب» (ص: ٧٣).

ومِن هاهنا يظهرُ الجوابُ عن قولِه: «وإنَّما كان الذي أوتيتُه وَحْيًا أوحاهُ اللهُ إليَّ»؛ فإنَّه قالَ: «ما مِن نبيٍّ إلا قد أوتيَ مِن الآياتِ ما آمنَ على مثلِه البشرُ، وإنّما كان الذي أوتيتُه وحيًا أوحاهُ اللهُ إليَّ، فأرجو أن أكونَ أكثرَهم تبعًا يومَ القيامةِ»[١]، فالكلامُ إنَّما سيقَ لبَيانِ آياتِ الأنبياءِ العِظامِ الذي[٢] آمنَ لهم بسببِها الخلقُ الكثيرُ، ومعلومٌ أنَّ أعظمَ آياتِ النَّبيِّ ﷺ التي آمنَ عليها أكثرُ أمَّتِه هي الوحيُ، وهو الذي كان يدعو به الخلقَ كلَّهم، ومَن أسلمَ في حياتِه خوفًا: فأكثرُهم دخلَ الإيمانُ في قلبِه بعدَ ذلك بسببِ سماعِ الوحيِ كمسْلِمَةِ الفتحِ وغيرِهم، فالنَّفيُ توجَّهَ إلى أنَّه لم تكُن آياتُه التي أوجبتْ إسلامَ الخلقِ الكثيرِ مِن جنسِ ما كان لِمَن قبلَه، مثلَ ناقةِ صالحٍ، وعصا موسى ويدِه، وإبراءِ المسيحِ الأكمهَ والأبرصَ وإحياءِ الموتى، ونحوِ ذلك، فإنَّ هذه أعظمُ آياتِ الأنبياءِ قبلَه، وبها آمنَ البشرُ لهم.

وأمّا آيتُه هو ﷺ التي آمنَ البشرُ عليها في حياتِه وبعد وفاتِه، فهي الوحيُ الذي[٣] أُوحيَ إليه، وهي التي توجبُ إيمانَ البشَرِ إلى يومِ القيامةِ كما قالَ تعالى: ﴿وَأُوحِيَ إِلَيَّ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانُ لِأُنذِرَكُم بِهِۦ وَمَنۢ بَلَغَ﴾ [الأنعام: ١٩]، ولهذا قيل: إنَّ آياتِ الأنبياءِ انقطعَتْ بموتِهم وآياتِه ﷺ باقيةٌ إلى يومِ القيامةِ.

ومما يُبيِّنُ أنَّ الحصرَ لم يَنتفِ عن (إنّما) في شيءٍ مِن هذه الأنواعِ التي توهَّموها: أنَّ الحصرَ قد جاءَ فيها، وفي مثلِها بـ(إلا) كما جاءَ بـ(إنّما)، فإنَّه جاءَ: «لا ربا إلَّا في النَّسيئةِ» كما جاءَ: «إنَّما الرِّبا في النَّسيئةِ»[٤]، وجاءَ في القرآنِ: ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ

---

(١) سبق تخريجه.

(٢) كذا، ولعلها: التي.

(٣) في الأصل: التي.

(٤) سبق تخريجهما الأولى عند البخاري، والثانية عند مسلم.

﴿قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِهِ ٱلرُّسُلُ﴾ [آل عمران: ١٤٤] كما جاءَ فيه: ﴿إِنَّمَآ أَنتَ مُنذِرٌ﴾ [الرعد: ٧]، وكذلك قولُه: ﴿مَّا ٱلْمَسِيحُ ٱبْنُ مَرْيَمَ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِهِ ٱلرُّسُلُ﴾ [المائدة: ٧٥][1]. ومثلُ ذلك كثيرٌ.

فهذا وجهُ إفادتِها الحصرَ في هذه الآيةِ على القولِ المشهورِ، وهو أنَّ (ما) في قولِه: ﴿إِنَّمَا يَخْشَى ٱللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ ٱلْعُلَمَٰٓؤُا۟﴾ هي الكافَّةُ.

وأمَّا على قولِ مَن جعلَها موصولةً: فتفيدُ الحصرَ مِن جهةٍ أخرى، وهو أنّها إذا كانت موصولةً؛ فتقديرُ الكلامِ: إنَّ الذين يخشونَ اللهَ هم العلماءُ، وهذا أيضًا يفيدُ الحصرَ؛ فإنَّ الموصولَ يقتضي العُمومَ لتعريفِه، وإذا كان عامًّا لزمَ أن يكونَ خبرُه عامًّا أيضًا، لئلَّا يكونَ الخبرُ أخصَّ مِن المبتدأِ، وهذا النَّوعُ مِن الحصرِ يُسمَّى: حصرَ المبتدأِ في الخبرِ، ومتى كان المبتدأُ عامًّا فلا ريبَ في إفادتِه الحصرَ.

* * *

وأمَّا دلالةُ الآيةِ على الثَّالثِ، وهو نفيُ العلمِ عن غيرِ أهلِ الخشيةِ، فمِن جهةِ الحصرِ أيضاً؛ فإنَّ الحصرَ المعروفَ المُطَّرِد فهو[2] حصرُ الأوَّلِ في الثَّاني، وهو هاهنا حصرُ الخشيةِ في العُلَماءِ، وأمَّا حصرُ الثَّاني في الأوَّلِ فقد ذكرَه الشَّيخُ أبو العبَّاسِ ابنُ تيميَّةَ رحمه الله، وأنَّه قد يكونُ مُرادًا أيضًا، فيصيرُ الحصرُ مِنَ الطَّرفينِ، ويكونانِ متلازمَيْنِ، ومثلُ ذلك كقوله: ﴿إِنَّمَا تُنذِرُ مَنِ ٱتَّبَعَ ٱلذِّكْرَ وَخَشِىَ ٱلرَّحْمَٰنَ بِٱلْغَيْبِ﴾ [يس: ١١]، ﴿إِنَّمَآ أَنتَ مُنذِرُ مَن يَخْشَىٰهَا﴾ [النازعات: ٤٥]، ﴿إِنَّمَا يُؤْمِنُ بِـَٔايَٰتِنَا ٱلَّذِينَ إِذَا ذُكِّرُوا۟ بِهَا خَرُّوا۟ سُجَّدًا وَسَبَّحُوا۟ بِحَمْدِ رَبِّهِمْ وَهُمْ لَا يَسْتَكْبِرُونَ ۩ ﴿١٥﴾ تَتَجَافَىٰ جُنُوبُهُمْ عَنِ ٱلْمَضَاجِعِ﴾ [السجدة: ١٥ ـ ١٦].

---

(١) كرر الناسخ الآيتين في لحق في الحاشية.

(٢) كذا في الأصل: «فهو» وهو سبق قلم صوابه: «هو».

قال: وكذلك الحصرُ في هذه الآيةِ ـ أعني قولَه: ﴿إِنَّمَا يَخْشَى ٱللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ ٱلْعُلَمَٰٓؤُا۟﴾ ـ فيقتضي أنَّ كلَّ مَن خشِيَ اللهَ فهو عالمٌ، ويقتضي أيضًا أنَّ العالمَ مَن يخشى الله[1].

وبيانُ الحصرِ الذي ذكرَه الشَّيخُ ـ رحمه الله ـ في هذهِ الآياتِ أنَّ قولَه: ﴿إِنَّمَا تُنذِرُ مَنِ ٱتَّبَعَ ٱلذِّكْرَ وَخَشِىَ ٱلرَّحْمَٰنَ بِٱلْغَيْبِ﴾ فيه الحصرُ مِن الطَّرفينِ، فإنَّه اقتضى أنَّ إنذارَه مُختَصٌّ بمَنِ اتَّبعَ الذِّكرَ وخشِيَ الرَّحمنَ بالغيبِ، فإنَّ هذا هو المختصُّ بقبولِ الإنذارِ والانتفاعِ بهِ، فلذلك نفَى الإنذارَ عن غيرِه، والقرآنُ مملوءٌ بأنَّ الإنذارَ إنَّما هو للقابلِ له خاصَّةً، ويقتضي أنَّه لا يتَّبعُ الذِّكرَ ويخشى الرَّحمنَ بالغيبِ إلا مَن أنذرَه، أي: مَن قَبِل إنذارَه وانتفعَ به، فإنَّ اتِّباعَ الذِّكرِ وخشيةَ الرَّحمنِ بالغيبِ مُختصَّةٌ بمَنْ قَبِلَ الإنذارَ، كما يختصُّ قبولُ الإنذارِ والانتفاعُ به بأهلِ الخشيةِ واتِّباعِ الذِّكرِ.

وكذلك قولُه: ﴿إِنَّمَآ أَنتَ مُنذِرُ مَن يَخْشَىٰهَا﴾ [النازعات: ٤٥]، وقولُه: ﴿إِنَّمَا يُؤْمِنُ بِـَٔايَٰتِنَا ٱلَّذِينَ إِذَا ذُكِّرُوا۟ بِهَا خَرُّوا۟ سُجَّدًا﴾ الآيةَ [السجدة: ١٥]؛ فإنَّ انحصارَ الإنذارِ [في] أهلِ الخشيةِ، والإيمانِ [بالذين خَرُّوا سُجَّداً هو][2] كانحصارِ أهلِ الخشيةِ في أهلِ الإنذارِ، والذين خرُّوا سُجَّدًا في أهلِ الإيمانِ، ونحو ذلك، فكذلك قولُه: ﴿إِنَّمَا يَخْشَى ٱللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ ٱلْعُلَمَٰٓؤُا۟﴾، وقد فسَّرها السَّلَفُ بذلك أيضًا، كما سنذكرُه ـ إن شاءَ اللهُ تعالى ـ ونذكرُ شواهدَه.

وهاهنا نكتةٌ حسنةٌ، وهي أنَّ قولَه تعالى: ﴿إِنَّمَا يَخْشَى ٱللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ ٱلْعُلَمَٰٓؤُا۟﴾ قد عُلِمَ أنَّه يقتضي ثبوتَ الخشيةِ للعُلَماءِ، لكن هل يَقتضي ثبوتَها لجنسِ العُلَماءِ

---

(١) انظر: «مجموع الفتاوى» (١٤/ ٢٩٢ ـ ٢٩٣) و(١٦/ ١٧٧ ـ ١٧٩).

(٢) هذه الجملة أتت لَحقاً في زاوية الورقة أتى المقراض على طرفيها، وما بين معقوفين أضفته تقديراً لما سقط منه.

ـ كما يقالُ: إنَّما يحجُّ المسلمونَ، أو: لا يحُجُّ إلا مُسلِمٌ، فيقتضي ثبوتَ الحجِّ لجنسِ المسلمينَ لا لكلِّ فردٍ فردٍ منهم ـ أو يقتضي ثبوتَ الخشيةِ لكلِّ واحدٍ واحدٍ مِن العُلَماءِ؟

هذا الثَّاني هو الصَّحيحُ، وتقريرُه مِن جهتينِ:

الجهةُ الأولى: أنَّ الحصْرَ هاهنا مِنَ الطَّرَفينِ، حصرُ الأوَّلِ في الثَّاني وحصرُ الثَّاني في الأوَّلِ، كما تقدَّمَ بيانُه، فحصرُ الخشيةِ في العلماءِ ويُفيدُ أنَّ كلَّ مَن خشِيَ اللهَ فهو عالمٌ، وإن لم يُفِدْ بِمجرَّدِه أنَّ كلَّ عالمٍ فهو يخشى اللهَ، ويُفيدُ أنَّ مَن لا يخشى فليس بعالمٍ، وحصرُ العُلماءِ في أهلِ الخشيةِ يُفيدُ أنَّ كلَّ عالمٍ فهو خاشٍ، فاجتمعَ مِن مجموعِ الحصرينِ ثبوتُ الخشيةِ لكلِّ فردٍ مِن أفرادِ العُلَماءِ.

والجهةُ الثَّانيةُ: أنَّ المحصورَ هل هو مُقتَضٍ للمحصورِ فيه، أو هو شرطٌ له؟

قال الشَّيخُ أبو العبَّاسِ رحمه الله: وفي هذه الآيةِ وأمثالِها هو مقتضٍ، فهو عامٌّ، فإنّ العلمَ بما أَنذرَت به الرُّسلُ يوجِبُ الخوفَ[1].

ومرادُه بالمقتضي: العِلَّةُ المُقتضِيَةُ، وهي التي يتوقَّفُ تأثيرُها على وجودِ شُروطٍ وانتفاءِ موانعَ، كأسبابِ الوعدِ والوعيدِ ونحوِهما؛ فإنَّها مُقتضَياتٌ، وهي عامَّةٌ.

ومرادُه بالشَّرطِ: ما يتوقَّفُ تأثيرُ السَّببِ عليه بعد وجودِ السَّببِ، وهو الذي يلزمُ مِن عدمِه عدمُ المشروطِ، ولا يلزمُ مِن وجودِه وجودُ المشروطِ، كالإسلامِ بالنِّسبةِ إلى الحجِّ.

---

(١) رسالة «الحسنة والسيئة» (ص: ٦٤)، وانظر: «مجموع الفتاوى» (٨/ ٢٠٤)، (١٤/ ٢٩٤).

والمانعُ بخلافِ الشَّرطِ، وهو ما يلزمُ مِن وُجودِه العدَمُ، ولا يلزمُ مِن عدمِه الوجودُ.

وهذا الفرقُ بين السَّببِ والشَّرطِ وعدمِ المانعِ إنَّما يتِمُّ على قولِ مَن يُجوِّزُ تخصيصَ العلَّةِ، وأمَّا مَن لا يُسمِّي عِلَّةً إلا ما استلزمَ الحُكمَ ولزمَ مِن وجودِها وجودُه على كلِّ حالٍ، فهؤلاءِ عندهم الشَّرطُ وعدمُ المانعِ مِن جملةِ أجزاءِ العلَّةِ.

والمقصودُ هنا: أنَّ العِلمَ إذا كان سببًا مُقتضِيًا للخشيةِ كان ثبوتُ الخشيةِ عامًّا لجميعِ أفرادِ العُلَماءِ، لا يتخلَّفُ إلَّا لوُجودِ مانعٍ ونحوِه.

***

فصلٌ

قد تقدَّمَ بيانُ دلالةِ الآيةِ على أنَّ مَن خشِيَ اللهَ وأطاعَه، وامتثَلَ أوامرَه، واجتنبَ نواهيَه، فهو عالمٌ لأنَّه لا يخشاه إلا عالمٌ، وعلى نفيِ الخشيةِ عن غيرِ العُلَماءِ، ونفيِ العلمِ عن غيرِ أولي الخشيةِ أيضًا، وأنَّ مَن لم يخشَ اللهَ فليس بعالمٍ، وبذلك فسَّرَها السَّلف:

فعن ابنِ عبَّاسٍ قالَ: يريدُ: إنَّما يخافُني مِن خَلْقي مَن عَلِمَ جبَروتي وعزَّتي وجَلالي وسُلطاني[1].

وعن مجاهدٍ والشَّعبيِّ: العالمُ مَن خافَ اللهَ[2].

---

(١) ذكره الواحدي في «البسيط» (١٨/ ٤٢١)، والبغوي في «تفسيره» (٦/ ٤١٩).

(٢) أخرجه عن مجاهد: أحمد في «الزهد» (٢٢١٧)، والدارمي (٣٠٤)، وابن أبي شيبة في «مصنفه» (٣٦٦١). ولفظه: «إنما الفقيه من يخاف الله».

وعن الشعبي: الدارمي في «سننه» (٢٦٤)، وابن عبد البر في «جامع بيان العلم» (٨٨٦).

وعن ابنِ مسعودٍ قالَ: كفَى بخشيةِ اللهِ عِلْمًا، وكفى بالاغترارِ باللهِ جهلاً[١].

وذكرَ ابنُ أبي الدُّنيا عن عطاءٍ الخُراسانيِّ في هذه الآيةِ قالَ: العلماءُ باللهِ: الذين يَخافونَه[٢].

وعنِ الرَّبيعِ بن أنسٍ في هذه الآيةِ قالَ: مَن لم يخشَ اللهَ فليس بعالمٍ، ألا ترى أنَّ داودَ قالَ: ذلك بأنَّك جعلتَ العلمَ خشيتَك، والحكمةَ الإيمانَ بك، وما عِلْمُ مَن لم يَخْشَكْ؟ وما حكمةُ مَن لم يُؤمِن بك[٣]؟

وعن الرَّبيعِ، عن أبي العاليةِ: ﴿يُؤْتِي ٱلْحِكْمَةَ مَن يَشَآءُ﴾ [البقرة: ٢٦٩] قال: الحكمةُ: الخشيةُ، فإنَّ خشيةَ اللهِ رأسُ كلِّ حِكمةٍ[٤].

وروى الدَّارميُّ مِن طريقِ عكرمةَ، عن ابنِ عبَّاسٍ: ﴿إِنَّمَا يَخْشَى ٱللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ ٱلْعُلَمَٰٓؤُا﴾ قالَ: مَن خَشِيَ اللهَ فهو عالمٌ[٥].

وعن يحيى بنِ جعدةَ عن عليٍّ قالَ: يا حمَلَةَ العلمِ! اعمَلوا به، فإنَّما العالِمُ مَن عمِلَ بما عَلِمَ فوافقَ عِلمُه عمَلَه، وسيكون أقوامٌ يحمِلونَ العِلمَ ولا يُجاوِزُ تَراقيهِم، يخالفُ عِلمُهم عَمَلَهم، وتخالفُ سريرتُهم عَلانيَتَهم، يجلسونَ حلقًا فيُباهي بعضُهم

---

(١) أخرجه ابن المبارك في «الزهد» (٤٦)، والإمام أحمد في «الزهد» (٨٦٤)، وابن أبي شيبة في «مصنفه» (٣٥٦٧٤)، والطبراني في «المعجم الكبير» (٨٩٢٧)، والبيهقي في «شعب الإيمان» (٧٣٢).

(٢) أخرجه عن ابن أبي الدنيا: الدولابيُّ في «الكنى» (٨٣١) من قوله. وأخرجه أبو داود في «الزهد» (٣٤٨) من رواية عطاء الخراساني عن ابن عباس موقوفاً.

(٣) ذكره أبو طالب المكي في «قوت القلوب» (١/ ٢٣٧).

(٤) أخرجه ابن أبي حاتم في «تفسيره» (٢٨٢٤).

(٥) أخرجه الدارمي في «سننه» (٣٤٥).

بعضًا، حتى إنَّ الرَّجُلَ لَيغضبُ على جليسِه أنْ يجلِسَ إلى غيرِه ويدَعَه، أولئك لا تصعَدُ أعمالُهم في مجالسِهم تلك إلى اللهِ عزَّ وجلَّ[١].

وعن مسروقٍ قالَ: كفى بالمرءِ عِلمًا أن يخشى اللهَ عزَّ وجلَّ، وكفى بالمرءِ جهلاً أن يُعجبَ بعلمِه[٢].

وعن ابنِ عمرَ رضي الله عنهما قالَ: لا يكونُ الرَّجلُ عالِمًا حتَّى لا يَحسدَ مَن فوقَه، ولا يَحقِرَ مَن دونَه، ولا يبتغيَ بعلمِه ثمنًا[٣]. وعن أبي حازمٍ نحوُه[٤].

ومنه قولُ الحسَنِ: إنَّما الفقيهُ: الزَّاهدُ في الدُّنيا، الرَّاغبُ في الآخرةِ، البصيرُ بدينِه، المداومُ على عبادةِ ربِّه[٥].

وعن عبيدِ اللهِ بنِ عمرَ: أنَّ عمرَ بنَ الخطَّابِ سألَ عبدَ اللهِ بنَ سَلَامٍ: مَن أربابُ العلمِ؟ قالَ: الذين يعملونَ بما يعلَمونَ[٦].

وقال رجلٌ للشَّعبيِّ: أفتِني أيُّها العالِمُ، فقالَ: إنَّما العالِمُ مَن يخافُ الله[٧].

وعن الرَّبيعِ بنِ أنسٍ عن بعضِ أصحابِه قالَ: علامةُ العلمِ خَشيةُ اللهِ عزَّ وجلَّ[٨].

---

(١) أخرجه الدارمي في «سننه» (٣٩٤)، والخطيب البغدادي في «الجامع لأخلاق الراوي» (٣١).

(٢) أخرجه ابن سعد في «الطبقات» (٨/ ٢٠٢)، والدارمي في «سننه» (٣٢٢)، وابن أبي شيبة (٣٦٠٢٣)، والبيهقي في «الشعب» (٧٣٣) و(٧٣٤)، وأبو نعيم في «الحلية» (٢/ ٩٥)، وغيرهم.

(٣) أخرجه ابن أبي شيبة في «مصنفه» (٣٥٧٧٣)، والدارمي في «سننه» (٢٩٨).

(٤) أخرجه الدارمي في «سننه» (٣٠٠)، وابن أبي الدنيا في «مداراة الناس» (٢٩).

(٥) أخرجه عبد الله بن أحمد في زوائده على «الزهد» (١٥١٣)، وأخرجه أحمد في «الزهد» أيضاً (١٥٩٩)، وابن أبي شيبة في «مصنفه» (٣٦٣٣٦)، والدارمي في «سننه» (٣٠٢).

(٦) أخرجه الدارمي في «سننه» (٥٩٥).

(٧) سبق تخريجه مقروناً بقول مجاهد.

(٨) أخرجه الخلتي في «المحبة لله» (٣٢).

وسُئِلَ سعدُ بنُ إبراهيمَ: مَن أفقهُ أهلِ المدينةِ؟ قالَ: أتقاهُم لربِّهِ[١].

وسُئِلَ الإمامُ أحمدُ عن معروفٍ، وقيلَ له: هل كان معه عِلمٌ؟ فقال: كان معه أصلُ العِلمِ، خشيةُ اللهِ عزَّ وجلَّ[٢].

ويشهدُ لهذا قولُه تعالى: ﴿ أَمَّنْ هُوَ قَانِتٌ ءَانَآءَ ٱلَّيْلِ سَاجِدًا وَقَآئِمًا يَحْذَرُ ٱلْآخِرَةَ وَيَرْجُوا۟ رَحْمَةَ رَبِّهِۦ ۗ قُلْ هَلْ يَسْتَوِى ٱلَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَٱلَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ ﴾ [الزمر: ٩].

وكذلك قولُه تعالى: ﴿ إِنَّمَا ٱلتَّوْبَةُ عَلَى ٱللَّهِ لِلَّذِينَ يَعْمَلُونَ ٱلسُّوٓءَ بِجَهَٰلَةٍ ثُمَّ يَتُوبُونَ مِن قَرِيبٍ ﴾ [النساء: ١٧].

وقولُه: ﴿ أَنَّهُۥ مَنْ عَمِلَ مِنكُمْ سُوٓءًۢا بِجَهَٰلَةٍ ثُمَّ تَابَ مِنۢ بَعْدِهِۦ وَأَصْلَحَ فَأَنَّهُۥ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴾ [الأنعام: ٥٤].

وقولُه: ﴿ ثُمَّ إِنَّ رَبَّكَ لِلَّذِينَ عَمِلُوا۟ ٱلسُّوٓءَ بِجَهَٰلَةٍ ثُمَّ تَابُوا۟ مِنۢ بَعْدِ ذَٰلِكَ وَأَصْلَحُوٓا۟ إِنَّ رَبَّكَ مِنۢ بَعْدِهَا لَغَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴾ [النحل: ١١٩].

قال أبو العاليةِ: سألتُ أصحابَ محمَّدٍ عن هذه الآيةِ: ﴿ إِنَّمَا ٱلتَّوْبَةُ عَلَى ٱللَّهِ لِلَّذِينَ يَعْمَلُونَ ٱلسُّوٓءَ بِجَهَٰلَةٍ ثُمَّ يَتُوبُونَ مِن قَرِيبٍ ﴾ فقالوا: كلُّ مَن عصى اللهَ فهو جاهلٌ، وكلُّ مَن تابَ قبلَ الموتِ فقد تابَ مِن قريبٍ[٣].

---

(١) أخرجه الدارمي في «سننه» (٣٠٣).

(٢) معروف هو الكرخي رحمه الله تعالى.

ذكره الخطيب في «تاريخ بغداد» (١٥/ ٢٦٥)، وابن أبي يعلى في «طبقات الحنابلة» (٢/ ٤٧٩)، ولفظه: «رأس العلم».

وذكره المصنف في «فضل علم السلف»، وفي شرح الحديث التاسع في «جامع العلوم والحكم».

(٣) نقله المصنف بهذا اللفظ من كلام لابن تيمية رحمهما الله وهو في «مجموع الفتاوى» (١٤/ ٢٩١) وأورد هذا اللفظ في كثير من كتبه منها «زيارة القبور» (ص: ٥٢ ـ ٥٣)، و«شرح كلمات من فتوح =

وعن قتادةَ قالَ: أجمعَ أصحابُ رسولِ اللهِ ﷺ على أنَّ كلَّ مَن عصى ربَّه فهو جَهالةٌ، عمدًا كان أو لم يكُن، وكلُّ مَن عصى الله فهو جاهِلٌ[١].

وقال مجاهدٌ: مَن عمِلَ ذنبًا مِن شيخٍ أو شابٍّ فهو بجهالةٍ[٢].

وقال أيضًا: مَن عصى ربَّه فهو جاهلٌ حتى ينزِعَ عن مَعصِيَتِه[٣].

وقال أيضًا: مَن عَمِلَ سُوءًا خطأً، أو إثمًا عَمْداً، فهو جاهلٌ حتى ينزِعَ منه[٤].

وقال أيضًا هو وعطاءٌ: الجَهالةُ: العَمْدُ[٥].

رواهنَّ ابنُ أبي حاتمٍ وغيرُه. قال: ورُوِيَ عن قتادةَ، وعمرِو بنِ مُرَّةَ، والثَّوريِّ نحوُ ذلك[٦].

= الغيب» ضمن جامع الرسائل (٢/ ١٨١)، و«نقض المنطق» (ص: ٥٠)، و«الإيمان» (ص: ٢١)، ومواضع كثيرة من «مجموع الفتاوى» منها: (٤/ ٣٢ ـ ٣٣) و(٧/ ٢٢) (١٠/ ٣١٧) (١٨/ ١٩٠) ومواضع كثيرة غيرها، وأصل لفظه ما أخرجه الطبري في «تفسيره» (٦/ ٥٠٧) عن أبي العالية أنه كان يحدِّث: أن أصحاب رسول الله ﷺ كانوا يقولون: كل ذنب أصابه عبد فهو بجهالة. وأخرجه ابن المنذر في «تفسيره» (١٤٨٠) بلفظ: اجتمع رأي رهط من أصحاب النَّبِيّ ﷺ، أن كل ذنب أصابه ابْن آدم فهي جهالة.

أما شطره الثاني فلم أجده.

(١) أخرجه عبد الرزاق في «تفسيره» (٥٣٣)، والطبري في «تفسيره» (٦/ ٥٠٧) بلفظ: اجتمع أصحاب الرسول ﷺ، فرأوا أن كل شيء عُصي به الله تعالى فهو جهالة؛ عمدًا كان أو غير ذلك.

(٢) أخرجه ابن أبي حاتم (٤٩٩٦)، وابن المنذر في «تفسيره» (١٤٨١).

(٣) أخرجه الطبري في «تفسيره» (٦/ ٥٠٧)، وابن أبي حاتم في «تفسيره» (٤٩٩٩) (٧٣٤٨).

(٤) أخرجه ابن أبي حاتم في «تفسيره» (٥٠٠٢).

(٥) أخرجه عنهما ابن أبي حاتم في «تفسيره» (٥٠٠٠) (٧٣٤٩).

(٦) قاله ابن أبي حاتم عقب قول مجاهد المتقدم: «مَنْ عَمِلَ سُوءاً خَطَأً...».

وروى عن مجاهدٍ والضَّحَّاكِ قالَا: ليس مِن جَهالتِه أن لا يعلمَ حلالاً ولا حرامًا، ولكن مِن جهالتِه حين دخلَ فيه[١].

وقال عكرمةُ: الدُّنيا كلُّها جَهالةٌ[٢].

وعن الحسنِ البصريِّ أنَّه سُئِلَ عنها فقال: هم قومٌ لم يَعْلَموا ما لهم ممَّا عليهم، قيلَ له: أرأيتَ لو كانوا عَلِموا؟ قالَ: فليخرُجوا منها فإنَّها جَهالةٌ[٣].

* * *

وممَّا يُبيِّنُ أنَّ العلمَ يوجبُ الخشيةَ، وأنَّ فقدَه يَستلزِمُ فَقْدَ الخشيةِ، وجوهٌ:

أحدُها: أنَّ العلمَ باللهِ تعالى وما له مِن الأسماءِ والصِّفاتِ ـ كالكبرياءِ، والعَظمةِ، والجَبَروتِ، والعزَّةِ وغيرِ ذلك ـ يوجِبُ خشيتَه، وعدمُ ذلك يَستلزِمُ فَقْدَ هذه الخشيةِ. وبهذا فسَّرَ الآيةَ ابنُ عبَّاسٍ، فقالَ: يريدُ إنَّما يَخافُني مَن عَلِمَ جبَروتي وعزَّتي وجَلالي وسُلْطاني[٤].

ويَشهدُ لهذا قولُ النَّبيِّ ﷺ: «إنِّي لَأعلَمُكم باللهِ، وأشدُّكم له خَشْيةً»[٥].

وكذلك قولُه ﷺ: «لو تعلمونَ ما أعلمُ لضَحِكْتُم قليلاً ولبكيتُم كثيرًا»[٦].

---

(١) أخرجه عن مجاهد عبد الرزاق في «تفسيره» (٥٣٤)، والطبري في «تفسيره» (٦/ ٥٠٩)، وابن أبي حاتم في «تفسيره» (٤٩٩٨) و(٧٣٤٧).

(٢) أخرجه ابن أبي شيبة في «مصنفه» (٣٦٦١٢)، والطبري في «تفسيره» (٦/ ٥١٠)، وابن أبي حاتم في «تفسيره» (٥٠٠٣) (٧٣٥١).

(٣) أخرجه ابن أبي حاتم في «تفسيره» (٥٠٠١) (٧٣٥٠).

(٤) تقدم تخريجه.

(٥) أخرجه البخاري (٦١٠١)، ومسلم (٢٣٥٦) من حديث عائشة رضي الله عنها، بلفظ: أعلمهم، وأشدهم. وهو في «المسند» (٢٤٩١٢) بلفظ الخطاب.

(٦) أخرجه البخاري (٤٦٢١)، ومسلم (٢٣٥٩)، من حديث أنس رضي الله عنه.

وفي «المسند»، وكتابِ الترمذيِّ، وابنِ ماجَه مِن حديثِ أبي ذَرٍّ، عن النَّبيِّ ﷺ قالَ: «إنِّي أرى ما لا ترَوْنَ، وأسمعُ ما لا تسمعونَ، إنَّ السَّماءَ أطَّتْ وحُقَّ لها أنْ تئِطَّ، ليس فيها موضعُ أربعِ أصابعَ إلا وملَكٌ واضعٌ جبهتَه، ساجدٌ للهِ عزَّ وجلَّ، واللهِ لو تعلمونَ ما أعلَمُ لضَحِكْتُم قليلاً ولبكيتُم كثيرًا، وما تلذَّذْتُم بالنِّساءِ على الفرُشِ، ولخرَجْتُم إلى الصُّعُداتِ تجأَرونَ إلى اللهِ عزَّ وجلَّ».

وقال التِّرمذيُّ: حسَنٌ غريبٌ، قالَ: ويُروى عن أبي ذرٍّ موقوفًا[1].

وذكر أبو نُعَيمٍ وغيرُه، بالإسنادِ عن ابنِ عباسٍ أنَّه قالَ للنَّفرِ الذين كانوا يَختصِمونَ ويَتمارَوْنَ: أوَ ما عَلِمتُم أنَّ للهِ عِبادًا أصمتَتْهُم خشيةُ اللهِ مِن غيرِ بَكَمٍ ولا عِيٍّ؟ وإنَّهم لَهم العُلَماءُ والفُصَحاءُ والطُّلَقاءُ والنُّبَلاءُ، العُلَماءُ بأيَّامِ اللهِ، غيرَ أنَّهم إذا تذكَّروا عظمةَ اللهِ طاشَتْ لذلك عقولُهم، وانكسرَت قلوبُهم، وانقطعَتْ ألسِنَتُهم، حتَّى إذا استفاقوا مِن ذلك تسارَعوا إلى اللهِ عزَّ وجلَّ بالأعمالِ الزَّاكيةِ، يَعُدُّونَ أنفُسَهم مع المُفرِّطينَ وإنَّهم لَأكياسٌ أقوياءُ، ومع الظَّالِمينَ والخاطِئينَ وإنَّهم لَأبرارٌ بُرَآءُ، إلَّا أنَّهم لا يَستكثِرون له[2] الكثيرَ، ولا يرضونَ له بالقليلِ، ولا يُدِلُّونَ عليه بالأعمالِ، هم حيثُ ما لَقيتموهُم مُهتمُّونَ مُشفِقونَ وَجِلُونَ خائِفونَ[3].

---

(١) أخرجه الإمام أحمد في «المسند» (٢١٥١٦)، والترمذي (٢٣١٢)، وابن ماجه (٤١٩٠).

أطيط الإبل: أصواتها وحنينها، والأطيط: صوت الرحل، أي أن كثرة ما فيها من الملائكة أثقلت السماء حتى أطَّت.

والصعدات: هي الطُّرُق.

تجأرون: ترفعون أصواتكم مستغيثين.

(٢) في الأصل: «لا يستكثرون إلا»، والتصويب من المصدر.

(٣) أخرجه أبو نعيم في «الحلية» (١/ ٣٢٥)، وذكره المصنف في «فضل علم السلف على علم الخلف».

وروَى ابنُ أبي الدُّنيا أثرًا عن زيادِ بنِ أبي حبيبٍ أنَّه بلَغَه: أنَّ مِن حمَلةِ العَرشِ مِن يسِيلَ مِن عينِه أمثالُ الأنهارِ مِن البُكاءِ، فإذا رفعَ رأسَه قالَ: سبحانَك ما تُخشى حقَّ خَشيتِك، قالَ تعالى ذِكرُه: لكنِ الذين يَحلِفونَ باسمي كاذبينَ لا يَعلمونَ ذلك[١].

وعن يزيدَ الرَّقاشيِّ قالَ: إنَّ للهِ تباركَ وتعالى ملائكةً حولَ العرشِ تجري أعيُنُهم مثلَ الأنهارِ إلى يومِ القيامةِ، يَميدونَ كأنَّهم تَنفُضُهم الرِّيحُ مِن خشيةِ اللهِ، فيقولُ الرَّبُّ عزَّ وجلَّ: يا مَلائكتي! ما الذي يُخيفُكم وأنتم عندي؟ فيقولونَ: يا رب! لو أنَّ أهلَ الأرضِ اطَّلعوا مِن عزَّتِك وعظمتِك على ما اطَّلَعنا عليها ما أساغوا طعامًا ولا شَرابًا، ولا انبسَطوا في فُرُشِهم، ولخرَجُوا إلى الصَّحارى يَخورونَ كما تخورُ البقرُ[٢].

ومثلُ هذا كثيرٌ جدًّا.

والمقصودُ: أنَّ العِلمَ باللهِ، وأسمائِه، وصفاتِه، وأفعالِه مِن قَدَرِه وخَلْقِه، والتَّفكُّرَ في عجائبِ آياتِه المسموعةِ المتلوَّةِ، وآياتِه المُشاهَدةِ المرئيَّةِ مِن عجائبِ مَصنوعاتِه وحِكَمِ مُبتدَعاتِه ونحوِ ذلك: ممَّا يوجِبُ خشيةَ اللهِ وإجلالَه، ويمنعُ مِن ارتكابِ نهيِه والتَّفريطِ في أوامرِه؛ وهو أصلُ العلمِ النَّافعِ، ولهذا قالَ طائفةٌ مِنَ السَّلَفِ كعمرَ بنِ عبدِ العزيزِ وسفيانَ بنِ عُيينةَ: أعجبُ الأشياءِ قلبٌ عرَفَ ربَّه ثمَّ عَصاه[٣].

وقال بشرُ بنُ الحارثِ: لو تَفكَّرَ النَّاسُ في عَظمةِ اللهِ لَمَا عَصَوا الله[٤].

---

(١) أخرجه ابن أبي الدنيا في «الرقة والبكاء» (٤١١)، والبيهقي في «الشعب» (٤٥١٦).

(٢) أخرجه ابن أبي الدنيا في «الرقة والبكاء» (٤١٥)، والثعلبي في «تفسيره» (٢٣/ ١٨٢).

(٣) أخرجه البيهقي في «الزهد» (٦٣٦) عن ابن عيينة، والخطيب في «تاريخ بغداد» (١٦/ ٥٦٥)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٦٦/ ٦٤) عن الشبلي.

ولم أجده عن عمر بن عبد العزيز.

(٤) أخرجه أبو نعيم في «الحلية» (٨/ ٣٣٧).

وفي هذا المعنى يقولُ الشَّاعرُ:

فواعَجبًا كيف يُعصى الإلهُ ... وكيفَ يَجحَدُه الجاحِدُ

ولله في كلِّ تحريكةٍ ... وتَسْكينةٍ أبدًا شاهدُ

وفي كلِّ شيءٍ له آيةٌ ... تدُلُّ على أنَّه واحدُ[1]

الوجهُ الثَّاني: أنَّ العلمَ بتفاصيلِ أمرِ اللهِ ونهيِه، والتَّصديقَ الجازمَ بذلك وبما يترتَّبُ عليه مِن الوعدِ والوعيدِ والثَّوابِ والعقابِ، مع تيقُّنِ مُراقبةِ اللهِ واطِّلاعِه ومُشاهدتِه ومقتِه لعاصيهِ، وحُضورِ الكرامِ الكاتبينَ، كلُّ هذا يوجِبُ الخشيةَ وفعلَ المأمورِ وتركَ المحظورِ، وإنَّما يمنعُ الخشيةَ ويوجِبُ الوُقوعَ في المحظوراتِ الغَفلةُ عن استحضارِ هذه الأمورِ، والغفلةُ مِن أضدادِ العلمِ، والغفلةُ والشَّهوةُ أصلُ الشَّرِّ، قالَ تعالى: ﴿وَلَا تُطِعْ مَنْ أَغْفَلْنَا قَلْبَهُۥ عَن ذِكْرِنَا وَٱتَّبَعَ هَوَىٰهُ وَكَانَ أَمْرُهُۥ فُرُطًا﴾ [الكهف: ٢٨].

والشَّهوةُ وحدَها لا تستقِلُّ بفعلِ السَّيِّئاتِ إلَّا مع الجهلِ؛ فإنَّ صاحبَ الهوى لو استحضَرَ هذه الأمورَ المذكورةَ وكانت موجودةً في ذُكْرِه لأوجبَتْ له الخشيةَ القامعةَ لهواه، ولكنَّ غفلتَه عنها ممَّا يوجِبُ نقصَ إيمانِه الذي أصلُه التَّصديقُ الجازمُ المُترتِّبُ على التَّصوُّرِ التَّامِّ، ولهذا كان ذكرُ اللهِ وتوحيدُه والثَّناءُ عليه يزيدُ

---

(١) نسبت لأبي العتاهية في أغلب المصادر: انظر: «ديوانه» (ص: ١٢٢) ط دار صادر، و«طبقات الشعراء» لابن المعتز (ص: ٢٠٧)، و«الأغاني» للأصفهاني (٤/ ٣٩)، و«زهر الآداب» للقيرواني (١/ ٣٠٨).
ولأبي نواس: في «المحاسن والأضداد» للجاحظ (ص: ١٢٠)، و«الدر الفريد» للمستعصمي (٨/ ١٣١).
وللبيد: في «محاضرات الأدباء» لأبي القاسم الأصفهاني (٢/ ٤١٠).
ولابن المعتز: في «تفسير ابن كثير» الآية (٢٣) من سورة البقرة.
ولمحمود الوراق: في «ترتيب الأمالي الخميسية» للشجري (١/ ٤٤).

الإيمانَ، والغفلةُ والإعراضُ عن ذلك يُضعِفُه ويُنقِصُه، كما كان يقولُ مَن يقولُ مِنَ الصَّحابةِ: اجلِسوا بنا نُؤمِنْ ساعةً[١].

وفي الأثرِ المشهورِ عن حمَّادِ بنِ سلَمةَ، عن أبي جعفرٍ الخَطْمِيِّ، عن جدِّهِ عُمَيرِ بنِ حَبيبٍ وكان من الصَّحابةِ، قالَ: الإيمانُ يزيدُ وينقصُ، قيل: وما زيادتُه ونقصانُه؟ قالَ: إذا ذكَرْنا اللهَ وحَّدْناهُ وسبَّحْناهُ فتلك زيادتُه، وإذا غَفَلنا ونسينا فذلك نقصانُه[٢].

وفي مُسندَي الإمامِ أحمدَ والبزَّارِ مِن حديثِ أبي هُريرةَ: أنَّ النَّبيَّ ﷺ قالَ: «جدِّدوا إيمانَكم» قالوا: وكيف نُجدِّدُ إيمانَنا يا رسولَ اللهِ؟ قالَ: «قولوا: لا إلهَ إلَّا اللهُ»[٣].

ولهذا كان الصَّحيحُ المشهورُ عنِ الإمامِ أحمدَ الذي عليه أكثرُ أصحابِه وأكثرُ علماءِ السُّنَّةِ مِن جميعِ الطَّوائفِ: أنَّ ما في القلبِ مِنَ التَّصديقِ والمعرفةِ يَقبَلُ الزِّيادةَ والنُّقصانَ، فالمؤمنُ يحتاجُ دائمًا كلَّ وقتٍ إلى تجديدِ إيمانِه وتقويةِ يقينِه، وطلبِ الزِّيادةِ في معارفِه، والحذرِ مِن أسبابِ الشَّكِّ والشُّبهةِ والرَّيبِ، ومِن هنا يُعلَمُ معنى قولِ النَّبيِّ ﷺ: «لا يَزني الزَّاني حين يَزْني وهو مؤمنٌ، ولا يَسرِقُ السَّارقُ حين يَسرِقُ

---

(١) ذكره البخاري معلقاً في أول كتاب الإيمان من «صحيحه»، وأخرجه بهذا اللفظ ابن أبي شيبة في «الإيمان» (١٠٥)، وأبو نعيم في «حلية الأولياء» (١/ ٢٣٥) من قول معاذ بن جبل رضي الله عنه.
وروى ابن المبارك في «الزهد» (١٣٩٥) أنَّ أبا الدَّرداءِ قال: كان ابنُ رواحةَ يأخذُ بيدي ويقولُ: «تعال نُؤمِنْ ساعةً، إنَّ القلبَ أسرعُ تَقلُّبًا من القِدْرِ إذا استَجمَعتْ غَلَيانًا».

(٢) رواه ابن سعد في «الطبقات» (٥/ ٢٩٩)، وابن أبي شيبة في «الإيمان» (١٤) وهو في مصنفه أيضاً.

(٣) أخرجه الإمام أحمد في «المسند» (٨٧١٠)، والبزار (٩٥٦٩)، وعبد بن حميد (١٤٢٤)، والحاكم (٤/ ٢٥٦)، وأبو نعيم في «حلية الأولياء» (٢/ ٣٥٧).

وهو مؤمنٌ، ولا يَشربُ الخمرَ حين يَشربُها وهو مؤمنٌ»[١]؛ فإنَّه لو كان مُستحضِرًا في تلك الحالِ لاطِّلاعِ[٢] اللهِ عليه ومَقتِه له مع ما توعَّدَه اللهُ به مِن العقابِ المُجمَلِ والمُفصَّلِ استحضارًا تامًّا؛ لامتنعَ منه بعد ذلك وقوعُ هذا المحظور، وإنَّما وقعَ فيما وقعَ فيه لضعفِ إيمانِه ونقصِه.

الوجهُ الثَّالثُ: أنَّ تصوُّرَ حقيقةِ المَخُوفِ يوجِبُ الهرَبَ منه، وتصوُّرَ حقيقةِ المحبوبِ يوجبُ طلَبَه، فإذا لم يهرُبْ مِن هذا ولم يَطلُبْ هذا دلَّ على أنَّ تصوُّرَه لذلك ليس تامًّا، وإن كان قد تصوَّرَ الخبرَ عنه، وتصوُّرُ الخبرِ وتصديقُه وحِفظُ حروفِه غيرُ تصوُّرِ المُخبَرِ به، فإذا أُخبِرَ بما هو محبوبٌ أو مكروهٌ له ولم يُكذِّبِ الخبرَ بل عَرَفَ صدقَه، لكنَّ قلبَه مشغولٌ بأمورٍ أخرى عن تصوُّرِ ما أُخبِرَ به، فهذا لا يتحرَّكُ للهرَبِ ولا للطَّلَبِ.

وفي الأثرِ المعروفِ عن الحسَنِ ـ ورُوِيَ مُرسَلاً عنِ النَّبيِّ ﷺ ـ: «العلمُ عِلمانِ، فعِلمٌ في القلبِ، فذاك العِلمُ النَّافعُ، وعِلمٌ على اللِّسانِ، فذاك حُجَّةُ اللهِ على ابنِ آدمَ»[٣].

الوجهُ الرَّابعُ: أنَّ كثيرًا مِن الذُّنوبِ قد يكونُ سببَ وقوعِه جهلُ فاعلِه بحقيقةِ قُبحِه، وبُغضِ اللهِ له، وتفاصيلِ الوعيدِ عليه، وإن كان عالِمًا بأصلِ تحريمِه وقبحِه، لكنَّه يكونُ جاهِلاً بما وردَ فيه مِن التَّغليظِ والتَّشديدِ ونهايةِ القُبحِ، فجهلُه بذلك هو

---

(١) أخرجه البخاري (٢٤٧٥)، ومسلم (٥٧)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه. وتقدم.

(٢) قوله: «لاطلاع» اللام متعلقة بقوله: «مستحضراً».

(٣) أخرجه مرسلًا مرفوعاً: ابنُ المبارك في «الزهد» (١١٦١)، وابن أبي شيبة في «المصنف» (٣٥٥٠٢) والدارمي (٣٧٧). وأخرجه الدارمي في «مسنده» (٣٧٦) من كلام الحسن رحمه الله.

الذي جرَّأه عليهِ وأوقعَه فيه، ولو كان عالِمًا بحقيقةِ قُبحِه لأوجبَ ذلك العلمُ تركَه خَشيةً مِن عقابِه.

ولهذا كان القولُ الصَّحيحُ الذي عليهِ السَّلفُ وأئمَّةُ السُّنَّةِ: أنَّه يَصِحُّ التَّوبةُ مِن بعضِ الذُّنوبِ دون بعضٍ ـ خِلافًا لبعضِ المُعتزلةِ ـ فإنَّ أحدَ الذَّنبينِ قد يَعلَمُ قبحَه فيتوبُ منه، ويَستهينُ بالآخرِ لجهلِه بقبحِه وحقيقةِ مرتبتِه فلا يُقلِعُ عنه، وكذلك قد يَقهرُه هواه ويَغلِبُه في أحدِهما دونَ الآخرِ، فيُقلِعُ عمَّا لم يَغلِبه هواه فيه دونَ ما غلَبَه فيه هواه.

ولا يقالُ: لو كانتِ الخشيةُ عنده موجودةً لأقلعَ عنِ الجميعِ؛ لأنَّ أصلَ الخشيةِ عنده مَوجودةٌ، ولكنَّها غيرُ تامَّةٍ، وسببُ نقصِها: إمَّا نقصُ علمِه، وإمَّا غلَبةُ هواه، فتَبعُّضُ توبتِه نشأَ مِن كونِ المُقتضي للتَّوبةِ مِن أحدِ الذَّنبينِ أقوى مِن المُقتضي للتَّوبةِ مِن الآخرِ، أو كونِ المانعِ مِن التَّوبةِ مِن أحدِهما أشدَّ مِن المانعِ مِن الآخرِ.

الخامسُ: أنَّ كلَّ مَن عَلِمَ عِلمًا تامًّا جازمًا بأنَّ فعلَ شيءٍ يضرُّهُ ضَررًا راجحًا لم يفعَلْه، فإنَّ هذا خاصَّةُ العاقلِ: فإنَّ نفسَه تنصرِفُ عمَّا يَعلَمُ رُجحانَ ضَررِهِ بالطَّبعِ، فإنَّ اللهَ جعلَ في النَّفسِ حُبًّا لِمَا يَنفعُها وبُغضًا لِمَا يَضرُّها، فلا يفعلُ ما يجزمُ بأنَّه يَضرُّها ضَرَرًا راجِحًا، ولا يقعُ ذلك إلا معَ ضعفِ العقلِ. فإنَّ السُّقوطَ مِن موضعٍ عالٍ، أو في نهرٍ مُغرِقٍ، والمرورَ تحت حائطٍ يُخشى سُقوطُه، ودُخولَ نارٍ مُتأجِّجةٍ، ورميَ المالِ في البحرِ، ونحوَ ذلك، لا يفعلُه مَن هو تامُّ العقلِ؛ لعلمِه بأنَّ هذا ضرَرٌ لا منفعةَ فيه، وإنَّما يفعلُه مَن لم يَعلَمْ ضرَرَه: كالصَّبيِّ، والمجنونِ، والسَّاهي، والغافلِ، وأمَّا العاقلُ فلا يُقدِمُ على ما يضرُّهُ مع علمِه بما فيه مِنَ الضَّرَرِ إلا لظنِّه أنَّ منفعتَه راجحةٌ: إمَّا بأن يجزمَ بأنَّ ضررَه مرجوحٌ، أو يظنَّ أنَّ خيرَه راجحٌ، كالذي يركبُ البحرَ ويُسافِرُ الأسفارَ الخَطِرةَ للرِّبحِ، فإنَّه لو جزمَ بأنَّه يغرقُ أو يخسرُ لَمَا

فعلَ ذلك، وإنَّما أقدمَ عليه لترجيحِ السَّلامةِ عنده والرِّبحِ، وإن كان قد يكونُ مُخطِئًا في هذا الظَّنِّ.

وكذلك الزَّاني والسَّارقُ ونحوُهما، لو حصلَ لهم جزمٌ بإقامةِ الحُدودِ عليهم مِنَ الرَّجمِ والقطعِ ونحو ذلك لم يُقدِمُوا على ذلك.

فإذا عُلِمَ هذا: فأصلُ ما يُوقِعُ النَّاسَ في السَّيِّئاتِ: الجهلُ وعدمُ العلمِ بأنَّها تضرُّهم ضرَرًا راجِحًا، أو ظنُّ أنَّها تنفَعُهم نفعًا راجحًا، وذلك كلُّه جهلٌ إما بسيطٌ وإمَّا مركَّبٌ، **ولهذا يُسمَّى حالُ فعلِ السَّيِّئاتِ: الجاهليَّةَ، فإن صاحبَها في حالِ جاهليّةٍ**، ولهذا كان الشَّيطانُ يُزَيِّنُ السَّيِّئاتِ ويأمرُ بها، ويذكرُ ما فيها مِن المحاسنِ التي يُظَنُّ أنَّها مَنافعُ لا مَضارُّ، كما أخبرَ اللهُ عنه في قصَّةِ آدمَ أنَّه قالَ: ﴿يَٰٓـَٔادَمُ هَلْ أَدُلُّكَ عَلَىٰ شَجَرَةِ ٱلْخُلْدِ وَمُلْكٍ لَّا يَبْلَىٰ ﴿١٢٠﴾ فَأَكَلَا مِنْهَا فَبَدَتْ لَهُمَا سَوْءَٰتُهُمَا﴾ [طه: ١٢٠ ـ ١٢١].

وقال: ﴿مَا نَهَىٰكُمَا رَبُّكُمَا عَنْ هَٰذِهِ ٱلشَّجَرَةِ إِلَّآ أَن تَكُونَا مَلَكَيْنِ أَوْ تَكُونَا مِنَ ٱلْخَٰلِدِينَ﴾ [الأعراف: ٢٠].

وقال تعالى: ﴿وَمَن يَعْشُ عَن ذِكْرِ ٱلرَّحْمَٰنِ نُقَيِّضْ لَهُۥ شَيْطَٰنًا فَهُوَ لَهُۥ قَرِينٌ ﴿٣٦﴾ وَإِنَّهُمْ لَيَصُدُّونَهُمْ عَنِ ٱلسَّبِيلِ وَيَحْسَبُونَ أَنَّهُم مُّهْتَدُونَ﴾ [الزخرف: ٣٦ ـ ٣٧].

وقالَ تعالى: ﴿أَفَمَن زُيِّنَ لَهُۥ سُوٓءُ عَمَلِهِۦ فَرَءَاهُ حَسَنًا﴾ [فاطر: ٨].

وقال: ﴿كَذَٰلِكَ زَيَّنَّا لِكُلِّ أُمَّةٍ عَمَلَهُمْ ثُمَّ إِلَىٰ رَبِّهِم مَّرْجِعُهُمْ فَيُنَبِّئُهُم بِمَا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ﴾ [الأنعام: ١٠٨] وتزيينُ أعمالِهم يكونُ بواسطةِ الملائكةِ والأنبياءِ والمؤمنينَ للخيرِ، وتزيينُ شياطينِ الإنسِ والجنِّ للشَّرِّ، وقال تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلَٰدِهِمْ شُرَكَآؤُهُمْ لِيُرْدُوهُمْ وَلِيَلْبِسُوا۟ عَلَيْهِمْ دِينَهُمْ﴾ [الأنعام: ١٣٧]، ومثلُ هذا كثيرٌ.

فالفاعلُ للذَّنبِ لو جزَمَ بأنَّه يحصلُ له به الضَّرَرُ الرَّاجحُ لم يفعَلْه، لكنَّه يُزيِّنُ له ما فيه مِن اللذَّةِ التي يَظنُّ أنَّها مصلحةٌ، ولا يَجزمُ بوُقوعِ عقوبتِه، بل يرجو العفوَ بحسَناتٍ أو توبةٍ أو بعفوِ اللهِ ونحوِ ذلك، وهذا كلُّه مِن اتِّباعِ الظَّنِّ وما تهوَى الأنفسُ، ولو كان له علمٌ كاملٌ لعرفَ به رجحانَ ضرَرِ السَّيِّئةِ، فأوجبَ له ذلك الخشيةَ المانعةَ له مِن مُواقعَتِها.

ونبيِّن هذا **بالوجهِ السَّادسِ**، وهو: أنَّ لذَّاتِ الذُّنوبِ لا نسبةَ لها إلى ما فيها مِن الآلامِ والمفاسدِ ألبتَّة، فإنَّ لذَّاتِها سريعةُ الانقضاءِ، وعقوباتِها وآلامَها أضعافُ ذلك.

ولهذا قيلَ: إنَّ الصَّبرَ على[1] المعاصي أهونُ مِن الصَّبرِ على عذابِ اللهِ.

وقيل: ربَّ شهوةِ ساعةٍ أورَثَت حُزنًا طويلاً[2].

وما في الذُّنوبِ مِن اللذَّاتِ كما في الطَّعامِ الطَّيبِ المَسمومِ مِن اللذَّةِ، فهي مغمورةٌ بما فيه مِن المفسدةِ، ومُؤْثِرُ لذَّةِ الذَّنبِ كمُؤثِرِ لذَّةِ الطَّعامِ المسمومِ الذي فيه مِن السُّمومِ ما يُمرِضُ أو يقتلُ.

ومِن هاهنا يُعلَمُ أنَّه لا يُؤْثِرُ لذَّاتِ الذُّنوبِ إلَّا مَن هو جاهلٌ بحقيقةِ عواقبِها، كما لا يُؤْثِرُ أكلَ الطَّعامِ المسمومِ للذَّتِه إلَّا مَن هو جاهلٌ بحالِه أو غيرُ عاقلٍ، ورجاؤُه

---

(١) كذا في الأصل، ولعل الصواب: «عن». وفي معناه ما أخرجه الدينوري في «المجالسة» (٢٦٣٢) عن الحجاج: الصبر عن محارم الله أيسر من الصبر على عذاب الله.

وأخرج (١٥٥٩) (١٩٧١) عن عامر بن ضبارة: إنا نظرنا، فوجدنا الصبر على طاعة الله أهون من الصبر على عذاب الله.

(٢) أخرجه ابن المبارك في «الزهد» (٢٩٠) عن ابن مسعود، و(٨٥٠) عن حذيفة رضي الله عنهما. وروي عن غيرهما.

التَّخلُّصَ مِن شرِّها بتوبةٍ أو عفوٍ أو غيرِ ذلك كرَجاءِ آكلِ الطَّعامِ المسمومِ الطَّيِّبِ الخَلاصَ مِن شرِّ سُمِّهِ بعِلاجٍ أو غيرِه، وهو في غايةِ الحُمقِ والجَهلِ، فقد لا يتمكَّنُ مِن التَّخلُّصِ منه بالكُلِّيَّةِ، فيقتلُه سمُّه، وقد لا يتخلَّصُ منه تخلُّصًا تامًّا فيطولُ مرَضُه.

وكذلك المُذنِبُ قد لا يتمكَّنُ مِن التَّوبةِ؛ فإنَّ مَن وقعَ في ذنبٍ تجرَّأ على غيرِه، وهانَ عليه خوضُ الذُّنوبِ، وعسُرَ عليه الخلاصُ مِنها، ولهذا قيلَ: مِن عُقوبةِ الذَّنبِ الذَّنبُ بعدَه[1]، وقد دلَّ على ذلك القرآنُ في غيرِ موضعٍ، وإذا قُدِّرَ أنَّه تابَ منه فقد لا يتمكَّنُ مِن التَّوبةِ النَّصوحِ الخالصةِ[2] التي تمحو أثرَه بالكُلِّيَّةِ، وإن قُدِّرَ أنَّه تمكَّنَ مِن ذلك، فلا يُقاوِمُ اللذَّةَ الحاصلةَ بالمعصيةِ ما في التَّوبةِ النَّصوحِ المُشتملةِ على النَّدَمِ والحُزنِ والخَوفِ والبُكاءِ وتجشُّمِ الأعمالِ الصَّالحةِ المُشِقَّةِ مِن الألمِ والمَشقَّةِ.

ولهذا قالَ الحسَنُ: تركُ الذَّنبِ أيسَرُ مِن طلبِ التَّوبةِ[3].

ويكفي المُذنِبَ ما فاتَه في حالِ اشتغالِه بالذُّنوبِ مِن الأعمالِ الصَّالحةِ التي كان يمكنُه تحصيلُ الدَّرجاتِ بها.

وقد اختلفَ النَّاسُ في التَّائبِ: هل يمكنُ عَودُه إلى ما كانَ عليه قبلَ المعصيةِ؟ على قولينِ معروفينِ[4]، والقولُ بأنَّه لا يمكنُ عَودُه إلى ما كان عليه قولُ أبي سُلَيمانَ الدَّارانيِّ وغيرِه[5].

---

(١) أخرجه ابن أبي الدنيا في «العقوبات» (٦٨) من كلام سهل بن عاصم.

(٢) في الأصل: «الحاصلة» وفوقها كذا، وفي الحاشية: «لعلها الخالصة».

(٣) أخرجه أحمد في «الزهد» (١٥٩٧).

(٤) أفاض ابن قيم الجوزية في الكلام على هذه المسألة في «طريق الهجرتين» (٥٠٥ ـ ٥٣٤) و«مدارج السالكين» (١/ ٤٥١ ـ ٤٥٥).

(٥) هل يريد المصنف رحمه الله قول أبي سليمان رحمه الله تعالى، الذي أخرجه أبو نعيم في «الحلية» =

وكذلك اختلفوا في التَّوبةِ إذا استكملَتْ شُروطَها: هل يُجزمُ بقبولِها؟ على قولينِ:

فالقاضي أبو بكرٍ وغيرُه مِن المُتكلِّمينَ على أنَّه لا يُجزَمُ بذلك[1]، ولكنَّ كثيرَ أهلِ السُّنَّةِ والمعتزلةِ وغيرِهم على أنَّه يُقطعُ بقبولِها[2].

وإن قُدِّرَ أنَّه عُفِيَ عنه مِن غيرِ توبةٍ، فإن كان ذلك بسببِ أمرٍ مُكفِّرٍ عنه؛ كالمصائبِ الدُّنيويَّةِ، وفتنةِ القبرِ، وأهوالِ البرزخِ، وأهوالِ الموقفِ، ونحوِ ذلك، فلا يستريبُ عاقلٌ أنَّ ما في هذه الأمورِ مِن الآلامِ والشَّدائدِ أضعافُ أضعافِ ما حصَلَ في المعصيةِ مِن اللذَّةِ.

وإن عُفِيَ عنه بغيرِ سببٍ مِن هذه الأسبابِ المُكفِّرةِ ونحوِها، فإنَّه لا بدَّ أن يلحقَه عقوباتٌ كثيرةٌ منها:

* ما فاتَه مِن ثوابِ المُحسنينَ؛ فإنَّ اللهَ تعالى وإن عفا عن المذنبِ فلا يجعلُه كالذين آمَنوا وعمِلُوا الصَّالحاتِ، كما قالَ تعالى: ﴿أَمْ حَسِبَ ٱلَّذِينَ ٱجْتَرَحُوا۟ ٱلسَّيِّـَٔاتِ أَن نَّجْعَلَهُمْ كَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ سَوَآءً مَّحْيَاهُمْ وَمَمَاتُهُمْ ۚ سَآءَ مَا يَحْكُمُونَ﴾

= (٩/ ٢٦٥) في الرجل يتعبد ثم يترك العبادة ثم يرجع إليها، قال: «ليس يبلغ ما كان فيه أبداً، لأنه دخلها أولاً ومعه آلة الخوف، فلما رجع إليها عاد إليها وليست تلك الآلة معه، فليس يبلغها أبداً»؟ فإن كان هذا مراد المصنف فيبدو أن فيه فرقاً عن هذه المسألة، والله تعالى أعلم.

(١) انظر: «تمهيد الأوائل» لأبي بكر الباقلاني (ص: ٤٢٧).

(٢) قال المصنف رحمه الله في «جامع العلوم والحكم» (١/ ٤١٨) شرح الحديث (١٨): «وظاهر هذه النصوص تدل على أن من تاب إلى الله توبة نصوحاً، واجتمعت شروط التوبة في حقه، فإنه يُقطع بقبول الله توبته، كما يُقطع بقبول إسلام الكافر إذا أسلم إسلاماً صحيحاً، وهذا قول الجمهور، وكلام ابن عبد البر يدل على أنه إجماع». ثم ذكر القول الآخر...

[الجاثية: ٢١]، وقالَ: ﴿أَمْ نَجْعَلُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ كَٱلْمُفْسِدِينَ فِى ٱلْأَرْضِ أَمْ نَجْعَلُ ٱلْمُتَّقِينَ كَٱلْفُجَّارِ﴾ [ص: ٢٨].

ولهذا قالَ بعضُ السَّلفِ: عُدَّ أنَّ المسيءَ قد عُفِيَ عنه، أليس قد فاتَه ثواب المحسنينَ[١]؟

ولولا أنَّ اللهَ تعالى رضَّى أهلَ الجنَّةِ كلَّهم بما حصَلَ لهم من المنازلِ لتقطَّعَت قلوبُ أصحابِ اليمينِ حسَراتٍ ممَّا فاتَهم مِن منازلِ المُقرَّبينَ مع إمكانِ مُشاركتِهم لهم في أعمالِهم التي نالوا بها منازلَهم العاليةَ.

وقد جاءَ في الأحاديثِ والآثارِ أنَّهم يقولون: ألم نكن معَ هؤلاءِ في الدُّنيا؟ فيُقالُ: «كنتم تُفطِرونَ وكانوا يَصومونَ، وكنتم تنامونَ وكانوا يقومونَ، وكنتم تبخلونَ وكانوا يُنفِقونَ»[٢]، ونحو ذلك.

وكذلك جاءَ: أنَّ الرَّجلَ مِن أهلِ عِلِّيِّينَ لَيخرجُ فيسيرُ في مُلكِه فما تبقى خيمةٌ مِن خِيَمِ الجنَّةِ إلا دخلَها مِن ضوءِ وَجهِه، فيَستبشرونَ بريحِه فيقولون: واهًا لهذه الرِّيحِ، هذا رجلٌ مِن أهلِ عِلِّيِّينَ قد خرجَ يسيرُ في مُلكِه. هذا قد رويَ مِن حديثِ ابنِ مَسعودٍ مرفوعًا[٣]، ورويَ مِن كلامِ كعبٍ[٤].

---

(١) أخرجه ابن أبي الدنيا في «التوبة» (٦٩)، ومن طريقه: ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٦/ ٣٩٣).

(٢) أخرجه الخطيب في «تاريخ بغداد» (٢/ ٨٤)، وابن الجوزي في «الموضوعات» (٣/ ٢٥٥)، من حديث علي رضي الله عنه مرفوعاً، وأخرجه الخطيب في «تاريخ بغداد» (٦/ ٣٣٩) وابن الجوزي في «الموضوعات» (٣/ ٢٥٦)، من حديث أبي سعيد مرفوعاً.
وأخرجه ابن أبي الدنيا في «صفة الجنة» (٢٤٦) عن الحسن بن علي رضي الله عنه مرفوعاً.

(٣) أخرجه ابن حبان في «المجروحين» (١/ ٣٣٨ طبعة حمدي عبد المجيد).

(٤) وهو قطعة في آخر خبر طويل أوله عن ابن مسعود مرفوعاً وآخره عن كعب موقوفاً، ومن كلامه =

* ومنها: ما يَلحقُه مِن الخجَلِ والحياءِ مِن اللهِ عزَّ وجلَّ عند عرضِه عليه وتقريرِه بأعمالِه، وربَّما كان ذلك أصعبَ عليه مِن دخولِ النَّارِ ابتداءً، وقد أَخبرَ بذلك بعضُ المحتضَرينَ في زمانِ السَّلفِ عند احتضارِه، وكان أُغميَ عليه حتى ظُنَّ أنَّه ماتَ، ثمَّ أفاقَ فأَخبرَ بذلك[1].

وجاءَ تصديقُ ذلك في الأحاديثِ والآثارِ كما روى عبدُ اللهِ بنُ الإمامِ أحمدَ في «كتاب الزهد» بإسنادِه، عن أبي هريرةَ رضي الله عنه قالَ: يُدني اللهُ عزَّ وجلَّ العبدَ يومَ القيامةِ، فيضعُ عليه كنَفَه فيسترُه مِن الخلائقِ كلِّها، ويدفعُ إليه كتابَه في ذلك السترِ، فيقولُ: اقرَأْ يا ابنَ آدمَ كتابَك، قالَ: فيمرُّ بالحسَنةِ فيبيضُّ لها وجهُه ويُسَرُّ بها قلبُه، قالَ: فيقولُ اللهُ عزَّ وجلَّ: أتعرِفُ يا عبدي؟ فيقول: نعم، يا ربِّ أعرف، فيقول: إني قد قَبِلتُها منك، قالَ: فيخرُّ للهِ ساجدًا، قالَ: فيقولُ اللهُ عزَّ وجلَّ: ارفَعْ رأسكَ يا ابنَ آدمَ وعُدْ في كتابِك، قالَ: فيمرُّ بالسَّيِّئةِ فيسوَدُّ لها وجهُه، ويَوْجَلُ منها قلبُه وترتعِدُ مِنها فرائصُه، ويأخذُه مِن الحياءِ مِن ربِّه ما لا يَعلمُه غيرُه، قالَ: فيقولُ اللهُ عزَّ وجلَّ: أتعرِفُ يا عبدي؟ قالَ: فيقولُ: نعم يا رب أعرِفُ، قالَ: فيقولُ: إني قد غفَرتُها لك؟ قالَ: فلا يزالُ حسَنةٌ تُقبِلُ فيسجدُ، وسَيِّئةٌ تُغفَرُ فيسجدُ، فلا ترى الخلائقُ منه إلا السُّجودَ، قالَ: حتى تُنادِيَ الخلائقُ بعضَها بعضًا: طوبى لهذا العبدِ الذي لم يعصِ اللهَ قطُّ، ولا يدرونَ ما قد لقِيَ فيما بينه وبينَ اللهِ عزَّ وجلَّ ممَّا قد وقفَه عليه[2].

= هذه القطعة، أخرجه بتمامه ابن أبي الدنيا في «صفة الجنة» (٣١)، وعبد الله بن أحمد في «السنة» (١٢٠٣)، والطبراني في «الكبير» (٩٧٦٣)، والحاكم (٤/ ٥٩٨). والبيهقي في «البعث» (١٠١٢).

(١) ومنه ما رواه ابن أبي الدنيا عن الحسن بن عبد العزيز فذكر شيخاً عندهم جرى له ذلك الحال. «المنامات» لابن أبي الدنيا (ص: ١٤٣).

(٢) أخرجه عبد الله بن أحمد في زوائده على «الزهد» (٩٦٦).

وروِيَ معنى ذلك عن أبي موسى[١]، وعبد اللهِ بنِ سَلَامٍ[٢] وغيرِهما.

ويشهدُ لهذا حديثُ عبدِ اللهِ بنِ عمرَ الثَّابتُ في «الصحيح» حديثُ النجوى: أنَّ النَّبيَّ ﷺ قالَ: «إذا كان يومُ القيامةِ دعا اللهُ بعبدِه، فيضعُ عليه كنفَه فيقول: ألم تعمَل يوم كذا وكذا ذنبَ كذا وكذا؟ فيقول العبدُ: بلى يا ربّ. فيقول: فإني قد سترتُها عليك في الدُّنيا وغفرتُ ذلك لك اليوم»[٣].

وهذا كلُّه في حقِّ مَن يريدُ اللهُ أن يعفوَ عنه ويغفرَ له، فما الظَّنُّ بغيرِه؟!

ولهذا في مراسيلِ الحسَنِ عن النَّبيِّ ﷺ: «إذا أرادَ اللهُ أن يسترَ على عبدِه يومَ القيامةِ أراه ذنوبَه فيما بينَه وبينه، ثمَّ غفرَها له»[٤].

ولهذا كان أشهرَ القولينِ أنَّ هذا الحكمَ عامٌّ في حقِّ التَّائبِ وغيرِه، وقد ذكرَه أبو سليمانَ الدِّمشقيُّ عن أكثرِ العُلَماءِ[٥]، واحتجُّوا بعُمومِ هذه الأحاديثِ مع قولِه تعالى: ﴿وَيَقُولُونَ يَٰوَيْلَتَنَا مَالِ هَٰذَا ٱلْكِتَٰبِ لَا يُغَادِرُ صَغِيرَةً وَلَا كَبِيرَةً إِلَّآ أَحْصَىٰهَا ۚ وَوَجَدُوا۟ مَا عَمِلُوا۟ حَاضِرًا﴾ [الكهف: ٤٩].

---

(١) أخرجه أبو نعيم في «حلية الأولياء» (١/ ٢٦١).

(٢) أخرجه ابن أبي الدنيا في «الشكر» (٢٣).

(٣) أخرجه البخاري (٢٤٤١)، ومسلم (٢٧٦٨).

(٤) أخرجه ابن أبي الدنيا في «الورع» (١٨٣).

(٥) أبو سليمان محمد بن عبد الله السعدي الدمشقي الشافعي الأشعري من أهل القرن الخامس له كتب في التفسير.

نقل عنه هذا ابن الجوزي في «زاد المسير» تفسير الآية (٤٩) من سورة الكهف: قال أبو سليمان الصحيح عند المحققين أن صغائر المؤمنين الذين وعدوا العفو عنها إذا اجتنبوا الكبائر إنما يعفى عنها في الآخرة بعد أن يراها صاحبها.

وقد نُقلَ ذلك صريحًا عن غيرِ واحدٍ من السَّلَفِ، كالحسنِ البصريِّ، وبلالِ بنِ سعدٍ حكيمِ أهلِ الشَّامِ[١]، كما روى ابنُ أبي الدُّنيا وابنُ المنادي وغيرُهما عن الحسنِ: أنَّه سُئِلَ عن الرَّجُلِ يُذنِبُ ثمَّ يتوبُ، هل يُمحى من صحيفتِه؟ قالَ: لا، دون أن يوقفَه عليه، ثمَّ يسألَه عنه[٢].

ثمَّ في روايةِ ابنِ المنادي وغيرِه: ثمَّ بكى الحسنُ، وقال: لو لم نبكِ إلا حياءً مِن ذلك المقامِ لكان يحقُّ لنا أن نبكيَ فنُطيلَ.

وذكرَ ابنُ أبي الدُّنيا عن بعضِ السَّلفِ أنَّه قالَ: ما يمرُّ عليَّ أشدُّ مِن الحياءِ مِن اللهِ عزَّ وجلَّ[٣].

وفي الأثرِ المعروفِ الذي رواه أبو نُعَيمٍ وغيرُه، عن علقمةَ بنِ مرثدٍ: أنَّ الأسودَ بنَ يزيدَ لَمَّا احتُضِرَ بكى، فقيل له: ما هذا الجزَعُ؟ قالَ: ما لي لا أجزَعُ؟، ومَن أحقُّ بذلك منِّي؟ واللهِ لو أُتيتُ بالمغفرةِ مِن اللهِ عزَّ وجلَّ لهمَّني الحياءُ منه ممَّا قد صنعتُه، إنَّ الرَّجُلَ لَيكونُ بينَه وبين الرَّجُلِ الذَّنبُ الصَّغيرُ فيعفو عنه فلا يزالُ مُستحِيًا منه[٤].

ومِن هذا قولُ الفُضَيلِ بنِ عياضٍ بالموقفِ: واسوءتاه منكَ وإن عفوتَ[٥].

والمقصودُ هنا: أنَّ آلامَ الذُّنوبِ ومشاقَّها وشِدَّاتِها التي تزيدُ على لذَّاتِها

---

(١) أخرجه أبو نعيم في «الحلية» (٥/ ٢٢٦) عن بلال بن سعدٍ قال: «إنَّ الله يغفرُ الذُّنوبَ، ولكنْ لا يمحوها مِن الصَّحيفة حتَّى يُوقِفه عليها يومَ القيامةِ وإنْ تاب».

(٢) أخرجه الدينوري في «المجالسة» (٢٦١٢).

(٣) أخرجه ابن أبي الدنيا في «الورع» (١٨٢)، من كلام إسماعيل بن داود المسحلي.

(٤) أخرجه أبو الفضل الزهري في «حديثه» (٦٣٠)، وأبو نعيم في «الحلية» (٢/ ١٠٣).

(٥) أخرجه أبو نعيم في «الحلية» (٨/ ٨٨)، والبيهقي في «شعب الإيمان» (٣٨٩٧).

أضعافًا مضاعفةً لا تتخلَّفُ عن صاحبِها لا مع توبةٍ ولا عفوٍ، فكيف إذا لم يوجَدْ واحدٌ منهما؟! ويتَّضِحُ هذا بما نذكرُه في:

الوجهِ السَّابعِ: وهو أنَّ المُقدِمَ على مواقعةِ المَحظورِ إنَّما أوجبَ إقدامَه عليه ما فيهِ مِن اللَّذَّةِ الحاصِلَةِ له به، فظنَّ أنَّه يحصلُ له لذَّتُه العاجلةُ، ورجا أن يتخلَّصَ مِن تَبِعَتِه بسببٍ من الأسبابِ ولو بالعفوِ المجرَّد، فينالُ به لذَّةً ولا يلحقُه به مضرَّةٌ.

وهذا مِن أعظمِ الجهلِ، والأمرُ بعكسِ باطنِه[1]، فإنَّ الذُّنوبَ يتبعها ـ ولا بدَّ ـ مِن الهُمومِ والآلامِ، وضيقِ الصَّدرِ، والنَّكَدِ، وظُلمةِ القلبِ وقسوتِه، أضعافُ أضعافِ ما فيها من اللذَّةِ، ويفوتُ بها مِن حَلاوةِ الطَّاعاتِ وأنوارِ الإيمانِ وسُرورِ القلبِ ببَهجةِ المعارفِ والحقائقِ ما لا يُوازي الذَّرَّةُ مِنه جميعَ لذَّاتِ الدُّنيا، فيحصلُ لصاحبِ المعصيةِ العيشةُ الضَّنكُ، وتفوتُه الحياةُ الطَّيِّبةُ، فينعكِسُ قصدُه بارتكابِ المعصيةِ، فإنَّ اللهَ ضمِنَ لأهلِ الطَّاعةِ الحياةَ الطَّيِّبةَ، ولأهلِ المعصيةِ العيشةَ الضَّنْكَ.

قالَ تعالى: ﴿وَمَنْ أَعْرَضَ عَن ذِكْرِى فَإِنَّ لَهُۥ مَعِيشَةً ضَنكًا وَنَحْشُرُهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ أَعْمَىٰ﴾ [طه: ١٢٤].

وقال: ﴿وَإِنَّ لِلَّذِينَ ظَلَمُوا۟ عَذَابًا دُونَ ذَٰلِكَ وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَهُمْ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [الطور: ٤٧].

وقال: ﴿وَلَنُذِيقَنَّهُم مِّنَ ٱلْعَذَابِ ٱلْأَدْنَىٰ دُونَ ٱلْعَذَابِ ٱلْأَكْبَرِ لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ﴾ [السجدة: ٢١].

وقال في أهلِ الطَّاعةِ: ﴿مَنْ عَمِلَ صَٰلِحًا مِّن ذَكَرٍ أَوْ أُنثَىٰ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَنُحْيِيَنَّهُۥ حَيَوٰةً طَيِّبَةً﴾ [النحل: ٩٧]؛ قالَ الحسَنُ وغيرُه مِن السَّلَفِ: لنَرزُقَنَّه عِبادةً يَجِدُ حَلاوتَها في قلبِه[2].

---

(١) ما سبق هو ظاهر الأمر، وما سيأتي هو باطنه.

(٢) أخرجه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٢٧/ ٤٣٧) (٣٤/ ٣٢٣).

ومَن فسَّرها بالقناعةِ، فهو صحيحٌ أيضًا[١].

ومِن أنواعِ الحياةِ الطَّيِّبة: الرِّضا بالمعيشةِ، فإنَّ الرِّضا كما قالَ عبدُ الواحدِ بنُ زيدٍ: جنَّةُ الدُّنيا ومُستراحُ العابِدين[٢].

وقالَ تعالى: ﴿وَأَنِ ٱسْتَغْفِرُوا۟ رَبَّكُمْ ثُمَّ تُوبُوٓا۟ إِلَيْهِ يُمَتِّعْكُم مَّتَٰعًا حَسَنًا إِلَىٰٓ أَجَلٍ مُّسَمًّى وَيُؤْتِ كُلَّ ذِى فَضْلٍ فَضْلَهُۥ﴾ [هود: ٣].

وقالَ: ﴿فَـَٔاتَىٰهُمُ ٱللَّهُ ثَوَابَ ٱلدُّنْيَا وَحُسْنَ ثَوَابِ ٱلْـَٔاخِرَةِ ۗ وَٱللَّهُ يُحِبُّ ٱلْمُحْسِنِينَ﴾ [آل عمران: ١٤٨].

كما قالَ عن إبراهيمَ عليه السَّلامُ: ﴿وَءَاتَيْنَٰهُ فِى ٱلدُّنْيَا حَسَنَةً ۖ وَإِنَّهُۥ فِى ٱلْـَٔاخِرَةِ لَمِنَ ٱلصَّٰلِحِينَ﴾ [النحل: ١٢٢].

ومثلُ هذا كثيرٌ في القرآنِ، فما في الطَّاعاتِ مِن اللذَّةِ والسُّرورِ والابتهاجِ والطُّمأنينةِ وقرَّةِ العينِ أمرٌ ثابتٌ بالنُّصوصِ المُستفيضةِ، وهو مشهودٌ محسوسٌ يُدرِكُه بالذَّوقِ والوجدِ مَن حصلَ له، ولا يمكنُ التَّعبيرُ بالكلامِ عن حقيقتِه.

والآثارُ عنِ السَّلفِ والمشايخِ العارفينَ في هذا البابِ كثيرةٌ موجودةٌ، حتَّى كان بعضُ السَّلَفِ يقولُ: لو يعلمُ الملوكُ وأبناءُ الملوكِ ما نحن فيه لجالَدونا عليه بالسُّيوفِ[٣].

وقالَ آخرُ: لو عَلِموا ما نحنُ فيه لقتَلُونا ودخَلوا فيه.

وقالَ أبو سُليمانَ: أهلُ اللَّيلِ في ليلِهم ألَذُّ مِن أهلِ اللَّهوِ في لهوِهم، ولولا اللَّيلُ ما أحببتُ البقاءَ في الدُّنيا[٤].

---

(١) وذلك مذكور عقب الرواية عن الحسن.

(٢) أخرجه ابن أبي الدنيا في «الرضا عن الله بقضائه» (١٣)، وأبو نعيم في «الحلية» (٦/ ١٥٦).

(٣) أخرجه أبو نعيم في «حلية الأولياء» (٧/ ٣٧٠)، والبيهقي في «الزهد» (٨٠) من كلام إبراهيم بن أدهم رحمه الله.

(٤) أخرجه الدينوري في «المجالسة» (١٥٥) (١٥٦٨)، وذكره ابن قتيبة في «عيون الأخبار» (٢/ ٣٢٢).

وقالَ: إنَّه لَيَمرُّ على القلبِ أوقاتٌ يضحكُ فيه ضحكًا[١].

وقال ابنُ المبارَكِ وغيرُه: مساكينُ أهلُ الدُّنيا! خرَجوا مِنها ولم يذوقوا أطيَبَ ما فيها، قيلَ: ما أطيبُ ما فيها؟ قالَ: معرفةُ اللهِ[٢].

وقالَ آخرُ: أوجدَني اللهُ قلبًا طيِّبًا حتَّى قلتُ: إن كان أهلُ الجنَّةِ في مثلِ هذا فإنَّهم في عيشٍ طيِّبٍ[٣].

وقال مالكُ بنُ دينارٍ: ما تنعَّمَ المُتنعِّمونَ بمثلِ ذكرِ اللهِ[٤].

وهذا بابٌ واسعٌ جدًّا.

والمعاصي تقطعُ هذه الموادَّ، وتُغلِقُ أبوابَ هذه الجنَّةِ المُعجَّلةِ، وتفتحُ أبوابَ الجحيمِ العاجلةِ، مِن الهمِّ والغمِّ والضِّيقِ والحُزنِ والتَّكدُّرِ وقسوةِ القلبِ وظُلمتِه وبُعدِه عن الرَّبِّ عزَّ وجلَّ، وعن مواهبِه السَّنيَّةِ الخاصَّةِ بأهلِ التَّقوى، كما ذكرَ ابنُ أبي الدُّنيا بإسنادِه عن عليٍّ رضيَ اللهُ عنه قالَ: جَزاءُ المعصيةِ الوَهْنُ في العبادةِ، والضِّيقُ في المعيشةِ، والتَّعسُ في اللذَّة، قيل: وما التَّعسُ في اللذَّةِ؟ قالَ: لا ينالُ شهوةً حلالاً إلا جاءَه ما يُبَغِّضُه إيَّاها[٥].

وعن الحسَنِ قالَ: العملُ بالحسنةِ نورٌ في القلبِ، وقوَّةٌ في البدَنِ، والعملُ بالسَّيِّئةِ ظُلمةٌ في القلبِ، ووهنٌ في البدَنِ[٦].

---

(١) أخرجه الدينوري في «المجالسة» (٥٤٣) وهو تتمة كلامه السابق آنفاً.

(٢) أخرجه أبو نعيم في «الحلية» (٨/ ١٦٧).

(٣) ذكره ابن الجوزي في «صفة الصفوة» (٤/ ٢٨٦ ـ ط دار المعرفة) من كلام عابد طرسوسي.

(٤) أخرجه عبد الله بن أحمد في زوائده على «الزهد» (١٨٧٥)، وأبو نعيم في «الحلية» (٢/ ٣٥٨).

(٥) أخرجه ابن أبي الدنيا في «التوبة» (١٤٢)، والدولابي في «الكنى» (١/ ٤٠٢)، وعندهما: «.. وَالتَّعَسُّرُ فِي اللَّذَّةِ، قِيلَ: وَمَا التَّعَسُّرُ..»، وعندهما: «ينغصه إياها».

(٦) أخرجه ابن أبي الدنيا في «التوبة» (١٩٣).

وروى ابنُ المنادي وغيرُه عن الحسَنِ قالَ: إنَّ للحسَنةِ ثَوابًا في الدُّنيا وثوابًا في الآخرةِ، وإنَّ للسَّيِّئةِ ثَوابًا في الدُّنيا وثَوابًا في الآخرةِ، فثوابُ الحسَنةِ في الدُّنيا: البصرُ في الدِّينِ، والنُّورُ في القلبِ، والقوَّةُ في البدنِ، مع صُحبةٍ حسنةٍ جميلةٍ. وثوابُها في الآخرةِ: رضوانُ اللهُ عزَّ وجلَّ. وثوابُ السَّيِّئةِ في الدُّنيا: العمَى في الدِّينِ، والظُّلمةُ في القلبِ، والوهنُ في البدنِ، مع عقوباتٍ ونِقْماتٍ. وثوابُها في الآخرةِ: سخطُ اللهِ عزَّ وجلَّ والنَّارُ.

وروى ابنُ أبي الدُّنيا بإسنادِه عن مالكِ بنِ دينارٍ قالَ: إنَّ للهِ عُقوباتٍ فتَعاهدوهنَّ مِن أنفُسِكم في القلوبِ والأبدانِ، وضَنْك في المعيشةِ، ووَهْن في العبادةِ، وسَخَط في الرِّزقِ[1].

وعنه أنَّه قالَ: ما ضُرِبَ عبدٌ بعقوبةٍ أعظمَ مِن قسوةِ القلبِ[2].

ومثلُ هذا كثيرٌ جدًّا.

وحاصلُ الأمرِ ما قالَه قتادةُ وغيرُه مِن السَّلَفِ: إنَّ اللهَ لم يأمُرِ العِبادَ بما أمَرَهم به لحاجتِه إليه، ولا نهاهم عمَّا نهاهم عنه بُخلاً به، بل أمرَهم بما فيه صلاحُهم، ونهاهُم عمَّا فيه فسادُهم[3].

وهذا هو الذي عليه المُحقِّقونَ مِن الفقهاءِ مِن أصحابِنا وغيرِهم، كالقاضي أبي يَعلى وغيرِه، وإن كان بينَهم في جوازِ وُقوعِ خلافِ ذلك عقلاً نزاعٌ مبنيٌّ على أنَّ

---

(١) أخرجه ابن أبي الدنيا في «العقوبات» (٩٣)، والمروزي في «مختصر قيام الليل» (ص: ٦٦)، وأبو نعيم في «الحلية» (٢/ ٣٦٤).

(٢) أخرجه الإمام أحمد في «الزهد» (١٨٧١)، وابن أبي الدنيا في «العقوبات» (٩٥).

(٣) لعله منقول عن قتادة بالمعنى، وهو مما أكثر من ذكره ابن تيمية في مواضع من كتبه، ومنها: «قاعدة في المحبة» (ص: ١٨٣). و«جامع المسائل» (٤/ ٤٥) (٤/ ٢٨١) (٦/ ١٦٥) (٨/ ٢٥٨).

العقلَ: هل له مدخلٌ في التَّحسينِ والتَّقبيحِ أم لا؟ وكثيرٌ مِنهم كأبي الحسنِ التَّميميِّ وأبي الخطَّابِ على أنَّ ذلك لا يجوزُ عقلاً أيضًا، وأمَّا مَن قالَ بوقوعِ مثلِ ذلك شرعًا فقولُه شاذٌّ مردودٌ[1].

والصَّوابُ: أنَّ ما أمرَ اللهُ به عبادَه فهو عينُ صَلاحِهم وفَلاحِهم في دنياهم وآخرتِهم، فإنَّ نفسَ الإيمانِ باللهِ، ومعرفتَه وتوحيدَه، وعبادتَه ومحبَّتَه، وإجلالَه وخشيتَه، وذكرَه وشكرَه، هو غذاءُ القُلوبِ وقوَّتُها، وصلاحُها وقوامُها، فلا صلاحَ للنفوس ولا قرَّةَ للعُيونِ ولا طُمأنينةَ ولا نعيمَ للأرواحِ ولا لذَّةَ لها في الدُّنيا على الحقيقةِ إلَّا بذلك، فحاجتُها إلى ذلك أعظمُ مِن حاجةِ الأبدانِ إلى الطَّعامِ والشَّرابِ والنَّفَسِ بكثيرٍ؛ فإنَّ حقيقةَ العبدِ وخاصِّيَّتَه هي قلبُه وروحُه، ولا صلاحَ له إلَّا بتألُّهِه لإلهِه الحقِّ الذي لا إلهَ إلا هو، ومتى فقدَ ذلك هلَكَ وفسَدَ، ولم يُصلِحْهُ بعد ذلك شيءٌ ألبتَّةَ.

وكذلك ما حرَّمَه اللهُ على عبادِه هو عينُ فسادِهم وضررِهم في دينِهم ودنياهُم، ولهذا حرَّمَ عليهم ما يصدُّهم عن ذكرِه وعبادتِه كما حرَّمَ الخمرَ والميسِرَ وبيَّنَ أنَّه يصُدُّ عن ذكرِه وعن الصَّلاةِ، مع مفاسدَ أُخَرَ ذكرَها فيهما، وكذلك سائرُ ما حرَّمَه اللهُ فإنَّه مَضَرَّةٌ لعبادِه في دينِهم ودنياهُم وآخرتِهم، كما ذكرَ ذلك السَّلَفُ.

وإذا تبيَّنَ هذا، وعُلِمَ أنَّ صلاحَ العبادِ ومنافعَهم ولذَّاتِهم في امتثالِ ما أمرَهم اللهُ به واجتنابِ ما نهاهم اللهُ عنه؛ تبيَّنَ أنَّ مَن طلبَ حُصولَ اللذَّةِ والرَّاحةِ مِن فعلِ المحظورِ أو تركِ المأمورِ فهو في غايةِ الجهلِ والحُمقِ، [و]تبيَّنَ أنَّ كلَّ

---

(١) هذه المسألة هي من عويص المسائل.

انظر لها كلامَ من ذكرهم المصنف: «العدة» للقاضي أبي يعلى (٢/ ٤٢١)، و«التمهيد» لأبي الخطاب الكلوذاني (٤/ ٢٩٤ ـ ٣٠٦).

مَن عصى اللهَ فهو جاهلٌ، كما قالَه السَّلَفُ ودلَّ عليه القرآنُ كما تقدَّمَ، ولهذا قالَ: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ ٱلْقِتَالُ وَهُوَ كُرْهٌ لَّكُمْ ۖ وَعَسَىٰٓ أَن تَكْرَهُوا۟ شَيْـًٔا وَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ ۖ وَعَسَىٰٓ أَن تُحِبُّوا۟ شَيْـًٔا وَهُوَ شَرٌّ لَّكُمْ ۗ وَٱللَّهُ يَعْلَمُ وَأَنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: ٢١٦].

وقالَ: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ فَعَلُوا۟ مَا يُوعَظُونَ بِهِۦ لَكَانَ خَيْرًا لَّهُمْ وَأَشَدَّ تَثْبِيتًا ﴿٦٦﴾ وَإِذًا لَّـَٔاتَيْنَٰهُم مِّن لَّدُنَّآ أَجْرًا عَظِيمًا ﴿٦٧﴾ وَلَهَدَيْنَٰهُمْ صِرَٰطًا مُّسْتَقِيمًا﴾ [النساء: ٦٦ ـ ٦٨].

وقالَ تعالى: ﴿وَٱتَّبَعُوا۟ مَا تَتْلُوا۟ ٱلشَّيَٰطِينُ عَلَىٰ مُلْكِ سُلَيْمَٰنَ ۖ وَمَا كَفَرَ سُلَيْمَٰنُ وَلَٰكِنَّ ٱلشَّيَٰطِينَ كَفَرُوا۟ يُعَلِّمُونَ ٱلنَّاسَ ٱلسِّحْرَ وَمَآ أُنزِلَ عَلَى ٱلْمَلَكَيْنِ بِبَابِلَ هَٰرُوتَ وَمَٰرُوتَ ۚ وَمَا يُعَلِّمَانِ مِنْ أَحَدٍ حَتَّىٰ يَقُولَآ إِنَّمَا نَحْنُ فِتْنَةٌ فَلَا تَكْفُرْ ۖ فَيَتَعَلَّمُونَ مِنْهُمَا مَا يُفَرِّقُونَ بِهِۦ بَيْنَ ٱلْمَرْءِ وَزَوْجِهِۦ ۚ وَمَا هُم بِضَآرِّينَ بِهِۦ مِنْ أَحَدٍ إِلَّا بِإِذْنِ ٱللَّهِ ۚ وَيَتَعَلَّمُونَ مَا يَضُرُّهُمْ وَلَا يَنفَعُهُمْ ۚ وَلَقَدْ عَلِمُوا۟ لَمَنِ ٱشْتَرَىٰهُ مَا لَهُۥ فِى ٱلْـَٔاخِرَةِ مِنْ خَلَٰقٍ ۚ وَلَبِئْسَ مَا شَرَوْا۟ بِهِۦٓ أَنفُسَهُمْ ۚ لَوْ كَانُوا۟ يَعْلَمُونَ ﴿١٠٢﴾ وَلَوْ أَنَّهُمْ ءَامَنُوا۟ وَٱتَّقَوْا۟ لَمَثُوبَةٌ مِّنْ عِندِ ٱللَّهِ خَيْرٌ ۖ لَّوْ كَانُوا۟ يَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: ١٠٢ـ١٠٣] فأخبرَ أنَّهم عَلِمُوا أنَّ مَن اشتراهُ ـ أي: تعوَّضَ به في الدُّنيا ـ فلا خلاقَ له في الآخرةِ، ثمَّ قالَ: ﴿وَلَبِئْسَ مَا شَرَوْا۟ بِهِۦٓ أَنفُسَهُمْ ۚ لَوْ كَانُوا۟ يَعْلَمُونَ﴾، فيدلُّ هذا على أنَّهم لم يعلموا سوءَ ما شَرَوا به أنفسَهم.

وقد اختلفَ المفسِّرونَ في الجمعِ بين إثباتِ العلمِ ونفيِه هاهنا:

فقالت طائفةٌ منهم: الذين عَلِموا لَمَن اشتراه ما له في الآخرةِ من خَلاقٍ هم الشَّياطينُ الذين يُعلِّمونَ النَّاسَ السِّحرَ، والذين قيلَ فيهم: ﴿لَّوْ كَانُوا۟ يَعْلَمُونَ﴾ هم النَّاسُ الذين يتعلَّمونَ.

قالَ ابنُ جريرٍ: وهذا القولُ خطأٌ مُخالِفٌ لإجماعِ أهلِ التَّأويلِ على أنَّ

قولَه: ﴿وَلَقَدْ عَلِمُوا۟﴾ أنَّه عائدٌ إلى اليهودِ، الذين اتَّبعوا ما تتلو الشَّياطينُ على ملكِ سليمانَ.

ثمَّ اختارَ ابنُ جريرٍ أنَّ الذين علِموا أنَّه لا خَلاقَ لِمَن اشتراه هم اليهودُ، والذين قيلَ عنهم: ﴿لَوْ كَانُوا۟ يَعْلَمُونَ﴾ هم الذين يتعلَّمونَ مِن الملَكينِ، وكثيرًا ما يكونُ فيهم الجهَّالُ بأمرِ اللهِ ووعدِه ووعيدِه[1].

وهذا أيضًا ضعيفٌ؛ فإنَّ الضَّميرَ فيهما عائدٌ إلى واحدٍ، وأيضًا فإنَّ الملَكينِ يقولانِ لِمَن يعلِّمانِه: ﴿إِنَّمَا نَحْنُ فِتْنَةٌ فَلَا تَكْفُرْ﴾، فقد أعلماهُ تحريمَه وسوءَ عاقبتِه.

وقالت طائفةٌ: إنَّما نفَى عنهم العلمَ بعدما أثبتَه لانتفاءِ ثمرتِه وفائدتِه، وهو العملُ بموجَبِه ومقتضاه، فلمَّا انتفى عنهم العملُ بعلمِهم جعَلَهم جهَّالاً لا يعلمونَ، كما يُقالُ: لا علمَ إلا ما نفعَ، وهذا حكاه ابن جريرٍ وغيرُه[2].

وحكى الماورديُّ قولاً بمعناه، لكنَّه جعلَ العملَ مُضمَراً، وتقديرُه: لو كانوا يعملونَ بما يعلمونَ[3].

وقيل: إنَّهم عَلِموا أنَّ مَن اشتراهُ فلا خلاقَ له، أي: لا نصيبَ له في الآخرةِ مِن الثَّوابِ، لكنَّهم لم يعلَموا أنَّه يَستحِقُّ عليه العقابَ مع حرمانِه الثَّوابَ، وهذا حكاه الماورديُّ وغيره، وهو ضعيفٌ أيضًا، فإنَّ الضَّميرَ إن عادَ إلى اليهودِ فاليهودُ لا يخفَى عليهم تحريمُ السِّحرِ واستحقاقُ صاحبِه العُقوبةَ، وإن عادَ إلى الذين يتعلَّمونَ مِن الملَكينِ فالملَكانِ يَقولانِ لهم: ﴿إِنَّمَا نَحْنُ فِتْنَةٌ فَلَا

---

(١) انظر: «تفسير الطبري» (٢/ ٣٦٧). وما بعدها.

(٢) في الموضع السابق.

(٣) لم أجد هذه النقول عن الماوردي في المطبوع من تفسيره: «النكت والعيون».

تَكْفُرْ﴾ والكفرُ لا يَخْفى على أحدٍ أنَّ صاحبَه يستحقُّ العُقوبةَ، وإن عادَ إليهما وهو الظَّاهرُ فواضحٌ.

وأيضًا؛ فإذا عَلِموا أنَّ مَن اشتراهُ ما له في الآخرةِ مِن خلاقٍ فقد عَلِموا أنَّه يَستحِقُّ العُقوبةَ؛ لأنَّ الخَلاقَ: النَّصيبُ مِن الخيرِ، فإذا علمَ أنَّه ليس له نصيبٌ في الخيرِ بالكُلِّيَّةِ فقد علمَ أنَّ له نصيبًا مِن الشَّرِّ، لأنَّ أهلَ التَّكليفِ في الآخرةِ لا يخلو واحدٌ مِنهم عن أن يحصلَ له إمَّا خيرٌ أو شرٌّ، لا يمكنُ انفكاكُه عنهما جميعًا ألبتَّةَ.

وقالت طائفةٌ: عَلِموا أنَّ مَن اشتراه فلا خلاقَ له في الآخرةِ، لكنَّهم ظنُّوا أنَّهم ينتفعونَ به في الدُّنيا، ولهذا اختاروهُ وتعوَّضوا به عن ثوابِ الآخرةِ، وشَرَوا به أنفسَهم، وجَهِلوا أنَّه في الدُّنيا يَضرُّهُم أيضًا ولا ينفعُهم، فبئس ما شَرَوْا به أنفسَهم لو كانوا يعلمونَ ذلك، وأنَّهم إنَّما باعوا أنفسَهم وحظَّهم من الآخرة بما يضرُّهم في الدُّنيا أيضًا ولا ينفعُهم.

وهذا القولُ حكاه الماورديُّ وغيرُه، وهو الصَّحيحُ، فإنَّ اللهَ تعالى قالَ: ﴿وَيَتَعَلَّمُونَ مَا يَضُرُّهُمْ وَلَا يَنفَعُهُمْ﴾؛ أي: هو في نفسِ الأمرِ يضرُّهُم ولا ينفعُهم بحالٍ في الدُّنيا وفي الآخرةِ، ولكنَّهم لم يعلَموا ذلك لأنَّهم لم يُقْدِموا عليه إلا لظنِّهم أنَّه ينفعُهم في الدُّنيا، ثمَّ قالَ: ﴿وَلَقَدْ عَلِمُوا لَمَنِ اشْتَرَاهُ مَا لَهُ فِي الْآخِرَةِ مِنْ خَلَاقٍ﴾؛ أي: قد تيقَّنوا أنَّ صاحبَ السِّحرِ لا حظَّ له في الآخرةِ، وإنما يختارهُ لِمَا يرجو مِن نفعِه في الدُّنيا، وقد يُسمُّونَ ذلك العقلَ المعيشيَّ، أي: العقلَ الذي يعيشُ به الإنسانُ في الدُّنيا عيشةً طيبةً، قالَ اللهُ تعالى: ﴿وَلَبِئْسَ مَا شَرَوْا بِهِ أَنفُسَهُمْ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ﴾؛ أي: إنَّ هذا الذي تَعوَّضوا به عن ثوابِ الآخرةِ في الدُّنيا أمرٌ مذمومٌ مُضِرٌّ لا ينفعُ لو كانوا يعلمونَ ذلك.

ثمَّ قالَ: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ ءَامَنُوا۟ وَٱتَّقَوْا۟ لَمَثُوبَةٌ مِّنْ عِندِ ٱللَّهِ خَيْرٌ ۖ لَّوْ كَانُوا۟ يَعْلَمُونَ﴾ يعني: أنَّهم لو اختاروا الإيمانَ والتَّقوى بدلَ السِّحرِ لكانَ اللهُ يثيبُهم على ذلك ما هو خيرٌ لهم ممَّا طلَبوهُ في الدُّنيا لو كانوا يعلمونَ، فيَحصلُ لهم في الدُّنيا مِن ثوابِ الإيمانِ والتَّقوى مِن الخيرِ الذي هو جلبُ المنفعةِ ودفعُ المضرَّةِ ما هو أعظمُ ممَّا يُحصِّلونَه بالسِّحرِ مِن خيرِ الدُّنيا مع ما يُدَّخرُ لهم من الثَّوابِ في الآخرةِ.

والمقصودُ هنا: أنَّ كلَّ مَن آثرَ معصيةَ اللهِ على طاعتِه ظانًّا أنَّه ينتفعُ بإيثارِ المعصيةِ في الدُّنيا، فهو مِن جنسِ مَن آثرَ السِّحرَ الذي ظنَّ أنَّه ينفعُه في الدُّنيا على التَّقوى والإيمانِ، ولو اتَّقى وآمنَ لكان خيرًا له وأرجى لحُصولِ مقاصدِه ومَطالبِه ودفعِ مَضارِّه ومكروهاتِه.

ويشهدُ لذلك أيضًا ما في «مسند البزَّار»، عن حذيفةَ قالَ: قامَ النَّبيُّ ﷺ فدعا النَّاسَ فقالَ: «هلمُّوا إليَّ»، فأقبَلوا إليه فجَلَسوا، فقال: «هذا رسولُ ربِّ العالمينَ جبريلُ ـ عليه السلام ـ نفثَ في رُوعي: أنَّه لا تموتُ نفسٌ حتى تستكمِلَ رِزقَها وإن أبطأَ عليها، فاتَّقوا اللهَ وأجمِلُوا في الطَّلَبِ، ولا يَحمِلنَّكُم استبطاءُ الرِّزقِ أن تأخذوهُ بمعصيةِ اللهِ، فإنَّ اللهَ لا يُنالُ ما عندَه إلَّا بطاعتِه»[1].

---

(١) أخرجه البزار في «مسنده» (٢٩١٤).

وأخرجه ابن أبي شيبة في «مصنفه» (٣٥٤٧٣)، والحاكم في «المستدرك» (٢/ ٤)، والقضاعي في «مسند الشهاب» (١١٥١)، من حديث ابن مسعود رضي الله عنه.

وأخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (٧٦٩٤)، وأبو نعيم في «حلية الأولياء» (١٠/ ٢٦)، وابن عبد البر في «التمهيد» (٢٤/ ٣٩٣)، من حديث أبي أمامة رضي الله عنه.

وأخرجه ابن ماجه (٢١٤٤)، وابن حبان في «صحيحه» (٣٢٣٩)، والحاكم في «المستدرك» (٢/ ٤)، من حديث جابر رضي الله عنه.

فصلٌ

إذا تبيَّنَ هذا فقد عُلِمَ أنَّ العلمَ مُستلزِمٌ للخشيةِ مِن هذه الوجوهِ كلِّها.

لكن على الوجهِ الأوَّلِ يَستلزِمُ الخشيةَ العلمُ باللهِ وجلالِه وعظمتِه، وهو الذي فسَّرَ الآيةَ به جماعةٌ مِن السَّلَفِ كما تقدَّمَ.

وعلى الوجوهِ الأُخَرِ تكونُ الخشيةُ مُلازِمةً للعلمِ بأوامرِ اللهِ ونواهيه وأحكامِه وشَرائعِه وأسرارِ دينِه وشرعِه وخَلْقِه وقَدَرِه.

ولا تنافيَ بين هذا العلمِ والعلمِ باللهِ؛ فإنَّهما قد يجتمعانِ وقد يَنفرِدُ أحدُهما عن الآخرِ، وأكمَلُ الأحوالِ اجتماعُهما جميعًا، وهي حالةُ الأنبياءِ ـ عليهم السَّلامُ ـ وخواصِّ الصِّدِّيقينَ، ومتى اجتمعا كانت الخشيةُ حاصِلةً مِن تلك الوجوهِ كلِّها، وإن انفردَ أحدُهما حصَلَ مِن الخشيةِ بحسبِ ما حصَلَ مِن ذلك العلمِ، والعُلَماءُ الكُمَّلُ أولو العلمِ في الحقيقةِ الذين جمعوا الأمرَيْنِ.

وقد ذكرَ الحافظُ أبو أحمدَ بنُ عدِيٍّ: ثنا أحمدُ بنُ عبدِ اللهِ بنِ صالحِ بنِ شيخِ بنِ عميرةَ، ثنا إسحاقُ بنُ بُهلولٍ قالَ: قالَ لي إسحاقُ بنُ الطَّبَّاعِ: قالَ لي سفيانُ بنُ عُيينةَ: عالمٌ باللهِ عالمٌ بالعلمِ، عالمٌ باللهِ ليس بعالمٍ بالعلمِ، عالمٌ بالعلمِ ليس بعالمٍ باللهِ.

قالَ: قلتُ لإسحاقَ: فهِّمنيهِ واشرَحْه لي.

قالَ: عالمٌ باللهِ عالمٌ بالعلمِ حمَّادُ بنُ سلَمَةَ، عالمٌ باللهِ ليس بعالمٍ بالعلمِ مثلُ أبي الحجَّاجِ العابدِ، عالمٌ بالعلمِ ليس بعالمٍ باللهِ فلانٌ وفلانٌ، وذكرَ بعضَ الفُقهاءِ[1].

---

(١) أخرجه ابن عدي في «الكامل» في ترجمة حماد بن سلمة. ورحم الله أئمة الإسلام أجمعين.

وروى الثَّوريُّ عن أبي حيَّانَ التَّيمي [يحيى بن][1] سعيدِ بنِ حيَّانَ، عن رجلٍ قالَ: كان يُقالُ: العُلماءُ ثلاثةٌ: فعالمٌ باللهِ ليس عالِمًا بأمرِ اللهِ، وعالمٌ بأمرِ اللهِ ليس عالمًا باللهِ، وعالمٌ باللهِ عالمٌ بأمرِ اللهِ، فالعالمُ باللهِ وبأوامرِ اللهِ: الذي يخشَى اللهَ ويعلمُ الحُدودَ والفرائضَ، والعالمُ باللهِ ليس بعالمٍ بأمرِ اللهِ: الذي يخشى اللهَ ولا يعلمُ الحُدودَ والفرائضَ، والعالمُ بأمرِ اللهِ ليس بعالمٍ باللهِ: الذي يعلمُ الحدودَ والفرائضَ، ولا يخشى اللهَ عزَّ وجلَّ[2].

وأما بيانُ أنَّ انتفاءَ الخشيةِ يَنتفي معه العلمُ؛ فإنَّ العلمَ له موجبٌ ومُقتضًى، وهو اتباعُه والاهتداءُ به، وضدُّه الجهلُ، فإذا انتفَتْ فائدتُه ومُقتضاه صارَ حالُه كحالِه عند عدمِه، وهو الجهلُ.

وقد تقدَّمَ أنَّ الذُّنوبَ إنَّما تقعُ عن جهالةٍ، وبيَّنَّا دلالةَ القرآنِ على ذلك، وتفسيرَ السَّلفِ له بذلك، فيلزمُ حينئذٍ أنْ يَنتفي العِلمُ ويثبتَ الجهلُ عند انتفاءِ فائدةِ العلمِ ومقتضاه، وهو اتِّباعُه.

ومِن هذا البابِ قولُه تعالى: ﴿وَإِذَا خَاطَبَهُمُ ٱلْجَٰهِلُونَ قَالُوا۟ سَلَٰمًا﴾ [الفرقان: ٦٣]، وقولُ النَّبيِّ ﷺ: «إذا كانَ أحدُكم صائمًا فلا يَرفُثْ ولا يجهَلْ، فإنِ امرؤٌ شاتَمَه أو قاتلَه فليقُلْ: إنِّي امرؤٌ صائمٌ»[3].

وهذا كما يوصَفُ مَن لا ينتفِعُ بسمعِه وبصرِه وعقلِه في معرفةِ الحقِّ

---

(١) في الأصل: «التميمي»، وما بين معقوفين سقط من الأصل ولا بد منه. انظر ترجمته في «تهذيب الكمال» (٣١/ ٣٢٣).

(٢) أخرجه ابن معين في «تاريخه برواية الدوري» (٢٦٢٤). من كلام أبي حيان.

وأخرجه ابن أبي حاتم ونقله عنه ابن كثير في تفسيره (سورة فاطر: ٢٩) كما عند المصنف.

(٣) أخرجه البخاري (١٨٩٤)، ومسلم (١١٥١)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

والانقيادِ له بأنَّه أصمُّ أبكمُ أعمى، قالَ تعالى: ﴿صُمٌّ بُكْمٌ عُمْىٌ فَهُمْ لَا يَعْقِلُونَ﴾ [البقرة: ١٧١].

ويقالُ أيضًا: إنَّه لا يسمعُ ولا يُبصِرُ ولا يَعقِلُ، كما قالَ تعالى: ﴿وَلَقَدْ ذَرَأْنَا لِجَهَنَّمَ كَثِيرًا مِّنَ الْجِنِّ وَالْإِنسِ ۖ لَهُمْ قُلُوبٌ لَّا يَفْقَهُونَ بِهَا وَلَهُمْ أَعْيُنٌ لَّا يُبْصِرُونَ بِهَا وَلَهُمْ آذَانٌ لَّا يَسْمَعُونَ بِهَا ۚ أُولَٰئِكَ كَالْأَنْعَامِ بَلْ هُمْ أَضَلُّ ۚ أُولَٰئِكَ هُمُ الْغَافِلُونَ﴾ [الأعراف: ١٧٩].

فسلبُ العلمِ والعقلِ والسَّمعِ والبصرِ وإثباتُ الجهلِ والبَكَمِ والصَّمَمِ والعمى في حقِّ مَن فقَدَ حقائقَ هذه الصِّفاتِ وفوائدَها مِن الكفَّارِ والمنافقينَ أو مَن شَركَهم في بعضِ ذلك، كلُّه مِن بابٍ واحدٍ، وهو سلبُ اسمِ الشَّيءِ أو مُسمَّاه لانتفاءِ مَقصودِه وفائدتِه وإن كان موجودًا، وهو بابٌ واسعٌ وأمثلتُه كثيرةٌ في الكتابِ والسُّنَّةِ.

* * *

انتهى ما ذكرَه الشَّيخُ نفعَ اللهُ بهِ وفسحَ في مُدَّتِه[1].

نُقِلَ مِن نسخةٍ مكتوبٍ عليها ما صورتُه:

بلغَ مُقابلةً على أصلي - وهو بيدِي - كاتبُه وصاحبُه الفقيهُ الفاضلُ الأوحدُ المُشتغِلُ المُحصِّلُ زكيُّ الدِّينِ أبو الخيرِ محمَّدُ بنُ الشَّيخِ القُدوةِ العارفِ أبي محمَّدٍ عبدِ القادرِ بنِ محمَّدِ بنِ عليِّ بنِ الحجَّارِ المدنيُّ الحنبليُّ نفعَه اللهُ ونفعَ به، وذلك شهر رجبٍ سنةَ خمسٍ وثمانينَ وسبعِ مئةٍ بظاهرِ دمشقَ المحروسة، وأَجزتُ له ما يجوزُ لي وعنِّي روايتُه بشرطِه.

كتبه عبدُ الرَّحمنِ بنُ أحمدَ بنِ رجَبٍ الحنبليُّ عفا اللهُ عنه.

* * *

(١) في حاشية الأصل: «بلغ على أصله المنقول منه».